الأمم المتحدة

A/56/PV.60

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة السادسة والخمسون

الجلسة العامة ٦٠

الأربعاء، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سونغ – سو ..... (جمهورية كوريا)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد روزنتال (غواتيمالا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ٣٨ من جدول الأعمال

تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام

تقرير الأمين العام (A/56/448 و Add.1 و 2)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): قبل أن نبدأ بقائمة المتكلمين، أود أن أبلغ الوفود بأن الممثل الدائم لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيسا لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى لشهر تشرين الأول/أكتوبر، وجه رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر إلى رئيس الجمعية العامة وطلب فيها أن تستمع الجمعية العامة في الجلسة العامة إلى بيان يدلي به المراقب عن سويسرا في المناقشة المتعلقة بالبند ٣٨ من جدول الأعمال. وفي ضوء الأهمية المعلقة على الموضوع قيد المناقشة، نقترح أن تقبل الجمعية العامة ذلك الطلب.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

نشرع الآن في المناقشة. المتكلم الأول المسجل في قائمتي ممثل بلجيكا، الذي سيتكلم باسم البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

السيد دي لوكر (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المرتبطة بالاتحاد – استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا – والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، فضلا عن أيسلندا وليختنشتاين، البلدين المنتميين إلى الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضوين في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

إن الأحداث التي وقعت في الأسابيع الأخيرة أظهرت لنا مرة أخرى أن الألغام المضادة للأفراد مشكلة إنسانية عظمى. والحالة في أفغانستان – وهي أحد البلدان الأشد تضررا من الألغام والأجهزة غير المتفجرة – تصور هذه الحقيقة تصويرا محزنا. ووفقا لتقارير لجنة الصليب الأحمر الدولية عن الفترة ما بين آذار/مارس ١٩٩٨ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ بلغ عدد ضحايا الألغام والأجهزة غير المتفجرة ٢ ٨١٢ شخصا على الأقل. وفي العام الماضي كان ربع عدد الضحايا من الأشخاص المتنقلين، هربا من الصراع أو الجفاف أو لأنهم من البدو الرحل. وهذه الأجهزة تترتب عليها عواقب اجتماعية واقتصادية هائلة في مرحلة التنمية فيما بعد الصراع واستعادة الظروف الاجتماعية الطبيعية، علاوة على الآثار الإنسانية المأساوية. وغالبا ما يشكل وجود الألغام عقبة تعترض عملية توزيع المعونة الإنسانية، إذ يتعين سلوك طرق التفافية غير مباشرة للوصول إلى السكان في كثير من الحالات.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

01-65185 (A)
0165185

ومن المؤسف أن هذه الملاحظات تنطبق على كثير من مناطق العالم. ولهذا يعتبر الاتحاد الأوروبي الألغام مشكلة أساسية وجعل منها إحدى أولوياته. ويرى الاتحاد الأوروبي أن الأعمال المتعلقة بالألغام أفضل رد على هذا البلاء، لأنها تتصدى للمشكلة على نطاق عالمي. والمكونات الخمسة لهذه الإجراءات يكمل بعضها البعض الآخر وهي تعالج الجوانب المختلفة للمشكلة ويشكل التعليم وتوعية الناس بخطر الألغام المرحلتين الأساسيتين لهذه الإجراءات. ومما له أهمية عظمى أن نضمن، بقدر الإمكان، ألا ينضم المدنيون الذين يعيشون بالقرب من مناطق ملغمة إلى طابور الضحايا الطويل فعلا. وتشكل المساعدة المقدمة للضحايا دعامة أساسية أيضا للإجراءات المتعلقة بالألغام. ومن أهم الجوانب أيضا تقديم المساعدة لأولئك الأشخاص وإعادة إدماجهم في المجتمع. وتعد إزالة الألغام بالغة الأهمية أيضا وينبغي أن تنفذ على سبيل الأولوية في الأماكن التي يحتمل أن تضر بالسكان المدنيين. ومن الضروري للغاية أيضا ضمان عدم زرع الألغام مرة أخرى في المناطق التي أزيلت منها. ولهذا من الضروري تعزيز كل من الصكوك القانونية المعنية بالألغام المضادة للأفراد وعملية تدمير مخزونات الألغام الأرضية وهو المكون الخامس للإجراءات المتعلقة بالألغام.

ولكفالة تخصيص الموارد على الوجه الأمثل، يرى الاتحاد الأوروبي أن يبقى الإجراء الجاري اتخاذه قيد الاستعراض الدائم. فعلينا التأكد من كفاية ما نفعله. ونرى من الأهمية بمكان أن ننظر في إجراء أية تحسينات مناسبة. كما نشدد على ضرورة التنسيق الفعال على الصعيد الوطني من أجل وضع خطط العمل الوطنية، والتخطيط للتزويد بالخدمات، وتيسير صياغة السياسات، وعلاج أو تفادي أية أوجه قصور في الخدمات المقدمة، وضمان التوزيع العادل لهذه الخدمات، وتسهيل تبادل المعلومات، وتعزيز القدرات الوطنية، وكفالة اشتراك المستفيدين من الأنشطة في القيام بهذه الأنشطة وقدرتهم على التحكم فيها، وتنسيق الأبحاث، وأخيراً، كفالة التنسيق بين الأنشطة التي تضطلع بها جميع الأطراف، سواء داخل البلد المعني أو خارجه.

ويتم الإعراب عن دعم الاتحاد الأوروبي للإجراءات المتعلقة بالألغام بصفة خاصة عن طريق مشروع القرار الذي يقدمه إلى الجمعية العامة كل سنة في إطار البند الجاري مناقشته اليوم من جدول الأعمال. إذ يتصدر الاتحاد الأوروبي من خلال دوله الأعضاء واللجنة الأوروبية الجهات التي تقدم الأموال للإجراءات المتعلقة بالألغام. وبلغ مجموع تبرعاته ١٢٥ مليون يورو في عام ٢٠٠٠، ويقدم الاتحاد وحده ما نسبته ٥٠ في المائة من إجمالي التبرعات للصندوق الاستئماني. كما اعتمد الاتحاد الأوروبي نظامين يرميان إلى تعزيز حملته لمكافحة الألغام، وسيواصل أيضا تقديم المساعدة للمبادرات والبحوث العلمية الرامية إلى إيجاد أساليب أكثر فعالية لتطهير الألغام.

ويصر الاتحاد الأوروبي على مواصلة بذل جهوده المتضافرة بغية تحقيق القضاء الكامل على الألغام المضادة للأفراد في كافة أنحاء العالم. وهو يشجع جميع الدول على المشاركة النشطة في الآلية التي تتخلل الدورات في جنيف، المتعلقة باتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. ونرحب بالعدد المتزايد على الدوام من الدول الأطراف في تلك الاتفاقية، والذي يبلغ ١٢٢ دولة في الوقت الحاضر. وقد شكل الاجتماع الثالث للدول الأطراف، الذي عقد في ماناغوا في أيلول/سبتمبر الماضي، فرصة لكي تؤكد جميع الدول الأطراف في أسرع وقت ممكن التزامها من جديد بالقضاء على هذه الأسلحة المتسمة بالقسوة والجبن.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام يمثل تأكيدا للتقدم الرائع الذي أحرز في مجال تطهير الألغام، لا سيما فيما يتعلق بالقدر الأمثل من التخطيط الاستراتيجي، ودعم العمليات، والتنسيق، وإدارة المعلومات. وفيما يتعلق بالتخطيط، فإن استراتيجية الإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥، التي وضعتها دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة للأمم المتحدة، هامة جدا لتحقيق الشفافية في سياسة الأمم المتحدة العامة بشأن الألغام وزيادة تطوير هذه السياسة.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي إعداد خطط للاستجابة في حالات الطوارئ، من قبيل الخطط التي تشتمل عليها الاستراتيجية، لتشجيع التدخل السريع في حالات الطوارئ في سياق كل من العمليات الإنسانية وعمليات حفظ السلام. ويتمشى هذا مع تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام. ومن التطورات الإجرائية الهامة الأخرى التحسن المستمر في رصد جودة عمليات تطهير الألغام، لا سيما تنقيح المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام، وذلك بالتعاون مع مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتنقيح الذي طرأ على هذه المعايير البالغة الفائدة لإزالة الألغام، وباستكمالها بمعايير أخرى، من بينها برامج التوعية وتدمير المخزونات. وستؤدي هذه العملية المستمرة في نهاية المطاف إلى نطاق كامل من المعايير التي تعالج جميع جوانب الإجراءات المتعلقة بالألغام. والاتحاد الأوروبي مقتنع بأنه سينتج عن استخدام هذه المعايير انخفاض ملموس في عدد ضحايا الألغام المضادة للأفراد، وخاصة النساء والأطفال.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بتوصية الفريق المعني بعمليات السلام بأن تصبح دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام شعبة تابعة لإدارة عمليات حفظ السلام وأن

تنشأ وظيفتان إضافيتان. وليس هذا سوى اعتراف عادل بالدور التنسيقي الذي تؤديه الدائرة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام.

ويشير مشروع القرار المقدم من الاتحاد الأوروبي بشأن تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام إلى القيمة الحقيقية لهذه الإسهامات وهذه الجهود التي لا تعرف الكلل. ونرجو أن يلقى هذا المشروع التأييد على أوسع نطاق ممكن وأن يُعتمد بتوافق الآراء كما كان الحال في الأعوام السابقة.

وأود أن أختتم كلمتي بالإعراب مرة أخرى عن التقدير لجميع المعنيين، عن قرب أو بعد، في هذا الصراع اليومي مع بلاء الألغام، سواء كان ذلك من خلال الأمم المتحدة أو الحكومات أو المنظمات الدولية أو المنظمات غير الحكومية. فكلها جديرة بدعمنا القوي في الجهود التي تبذلها للمساعدة على التخفيف من معاناة الضحايا وكفالة ألا يسبب هذا السلاح اللاإنساني زيادة في أعدادهم.

السيد خالد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): ما فتئنا نناقش طيلة العقد الماضي عواقب الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية، التي لا تزال تطارد السكان المدنيين في مختلف بقاع العالم. ومن المثير للانزعاج أن نلاحظ أن ما يزيد على ٦٠ بلدا من البلدان النامية، بما فيها إثيوبيا، وأفغانستان، وأنغولا، وبوروندي، والبوسنة والهرسك، والصومال، تعاني من استخدام الألغام الأرضية على نحو غير متسم بالمسؤولية نتيجة للاحتلال الأجنبي أو الصراعات الداخلية. والسكان المدنيون هم الضحية الرئيسية للألغام الأرضية والأجهزة غير المنفجرة، الأمر الذي تسبب في مشاكل اجتماعية واقتصادية خطيرة.

ويوجد اليوم في أفغانستان وحدها أكثر من ١٠ ملايين لغم أرضي منتشرة في كافة أرجاء هذا البلد، الذي ربما يكون أكبر مساحة مزروعة بالألغام في العالم. وأغلب ضحايا الألغام الأرضية من المدنيين. ويساورنا القلق بصفة خاصة إزاء ما ينجم عن الألغام الأرضية من إصابات. ويعالج الضحايا في مستشفيات باكستان، المثقلة فعلا بالأعباء لوجود ما يزيد على ٣ ملايين لاجئ أفغاني في بلدنا.

وقد أحاط وفدي علما مع الاهتمام بتقرير الأمين العام المعنون ”تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام“، الوارد في الوثيقة A/56/448 وإضافتيه ١ و ٢. ونعرب عن امتناننا للأمين العام لرسمه استراتيجية لفترة خمس سنوات، تبدأ في ٢٠٠١، لبرنامج الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. وقد أحطنا علما على النحو الواجب بهذه الاستراتيجية، التي تركز على الحصول على معلومات شاملة فيما يتعلق بالمناطق المزروعة بالألغام وتقترح إعداد استجابة لحالات الطوارئ وتقديم المساعدة للسلطات الوطنية والمحلية. ومن المهم أيضا أن الأمم المتحدة قد شددت على النحو الواجب، كجزء من استراتيجيتها على التنسيق وحشد الموارد.

كما أحطنا علما بوثيقة الأمم المتحدة المعنونة ”حقيبة المشاريع المتصلة بالألغام“ التي تقدم منظورا عاما للبرامج القطرية الفردية، ولمشاركة مختلف وكالات الأمم المتحدة في أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام. غير أننا لاحظنا مع القلق الفجوة الواسعة القائمة بين ضخامة مهمة إزالة الألغام والأجهزة غير المنفجرة في مختلف البلدان، ولا سيما في أفغانستان، وبين ضآلة الموارد المتاحة لتنفيذ تلك المهام. والحالة في أفغانستان تقلقنا بشكل خاص، لأن الملايين من اللاجئين الأفغان يترددون في العودة إلى وطنهم في وجود تهديد الألغام والأجهزة غير المنفجرة. ولا يمكن إعادة تأهيل اقتصاد أفغانستان الذي يعتمد، في المقام الأول، على الزراعة إلا بعد تطهير الأراضي الملغومة. هذا علاوة على أن الإصابات الناجمة عن الألغام تفرض إجهادا شديدا على نظام المستشفيات الذي يتحمل أصلا أعباء تفوق طاقته، بالإضافة إلى أن وجود الألغام والأجهزة غير المنفجرة يعوق وصول المساعدات والمعونة التي تمس الحاجة إليها في حالات الطوارئ.

وباكستان، فيما يعنيها، ساهمت بنشاط في عمليات إزالة الألغام في عدد من البلدان المتضررة. ومشاركتنا في عمليات إزالة الألغام في الكويت وكمبوديا وأنغولا والبوسنة والصحراء الغربية، تجسد التزامنا في هذا المجال.

وقد أعلنت باكستان وقفا اختياريا لتصدير الألغام الأرضية في عام ١٩٩٧. كما صدقنا على البروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وقدمنا معلومات، عملا بالمادة ١١ (٢) والمادة ١٣ (٤) من هذا البروتوكول المعدل. وما زلنا مستعدين للنظر في تدابير ومبادرات أخرى في المحافل المتعددة الأطراف ذات الصلة، لمعالجة المشاكل الناجمة عن الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية.

السيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب عن تقديري للأمين العام على تقريره الشامل عن تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام، الذي يسلط الضوء على التطورات الرئيسية والإنجازات الملموسة والتحديات التي يواجهها المجتمع الدولي. وهذا التقرير الزاخر بالمعلومات سيساعدنا، بالتأكيد، على تحديد شكل أنشطتنا في المستقبل.

وعلى الرغم من الإنجازات الكبيرة التي سُجلت منذ عام ١٩٩٣ في مجال تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام، ما زال الأبرياء يتعرضون اليوم للإصابة أو القتل

بسبب الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة الأخرى المبعثرة على سطح الأرض أو المدفونة تحت التربة في عدد من البلدان في مختلف أنحاء العالم. ولا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به استجابة للتحديات الماثلة أمامنا. وفي تصدينا لهذه القضية، يود وفد بلادي أن يركز على بعض المسائل التي نرى أنها تثير القلق بشكل خاص. وكما نعرف جميعا تمام المعرفة، ظل عدد البلدان التي تحتاج وتطلب المساعدة في برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام، يتزايد، في الوقت الذي لا يزال فيه توفر الموارد اللازمة لهذا الغرض محدودا. وتدفق الموارد على نحو لا يمكن التنبؤ به يمثل تحديا للتنفيذ الفعال لهذه البرامج. ومن ثم، يلزم بذل كل جهد ممكن لتكثيف التعاون الدولي، وتعزيز التنسيق بين جميع الشركاء، وتوفير الموارد الكافية لضمان التنفيذ التام لسياسة واستراتيجية الإجراءات المتعلقة بالألغام.

ومع الاعتراف بأن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق الحكومات الوطنية، نرى أن هناك حاجة إلى زيادة الدعم الدولي التكميلي في البلدان التي يكون فيها معدل انتشار التلوث بالألغام والذخائر غير المنفجرة مرتفعا وحادا. وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلادي تمام التأييد الملاحظات الواردة في الفقرة ١٠٥ من تقرير الأمين العام الصادر تحت الرمز A/56/448 بخصوص تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام. فالتقرير يشدد على ضرورة الحصول على موارد كافية استجابة للاحتياجات المتزايدة، بينما يناشد منظومة الأمم المتحدة توفير المساعدة في المناطق المتضررة من الألغام والذخائر غير المنفجرة، ويحث المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده ودعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة.

لم يستطع أحد في تاريخ الحروب أن يصمد أمام هذا النوع من القصف الجوي كالذي تعرض له بلدي، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، بين عامي ١٩٦٤ و ١٩٧٣، أثناء الحرب الهندية الصينية، والذي خلف تركة لا يعلم المجتمع الدولي عنها الكثير، وأُسقط فيه ما يزيد على ٣ ملايين طن من الذخائر المتفجرة على بلدنا الصغير. ونتيجة لذلك، تبقى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية حتى اليوم تعاني من الآثار الخطيرة المترتبة على وجود مخلفات تقدر بملايين الذخائر غير المنفجرة المبعثرة في كل أنحاء البلد. والواقع أن التلوث بالذخائر غير المنفجرة يتسبب بشكل مباشر في إشاعة الخوف والأذى والموت وتعطيل التنمية الاقتصادية – الاجتماعية. بل إنه يشكل حقا واحدا من الأسباب الجذرية للفقر في بلدنا.

وعلى الرغم من أن الحرب وضعت أوزارها قبل أكثر من ٢٥ عاما، فإن الذخائر غير المنفجرة المتبقية ما زالت تشوه وتقتل عشوائيا أناسا أبرياء لحظة انفجارها. فمنذ انتهاء الحرب سُجل ما يقرب من ١٢ ٠٠٠ حادثة لها صلة بالذخائر غير المنفجرة، كان بينها ٦ ٠٠٠ حالة وفاة. واليوم، تقع حوادث تتعلق بالذخائر غير المنفجرة كل يومين في مكان ما من البلد. والأكثر إثارة للجزع في كل هذا هو أن الأطفال يشكلون ما يزيد على ثلث هذه الإصابات.

ولمعالجة هذه المشكلة، أعدت حكومتنا، في عام ١٩٩٦، برنامجا شاملا يستهدف تخفيض عدد الإصابات بين المدنيين بسبب الذخائر غير المنفجرة، وزيادة مساحة الأرض المتاحة للإنتاج الغذائي والأنشطة الإنمائية الأخرى.

وتم إنشاء صندوق استئماني لإزالة الذخائر غير المنفجرة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، يتمثل هدفه في توجيه التبرعات المخصصة وغير المخصصة للبرنامج الذي يركز على أربعة عناصر هي: توعية المجتمع؛ والتدريب وبناء القدرات، ومسح حقول الألغام وتطهيرها.

ومن المهم أن نلاحظ أنه تحققت أوجه نجاح هامة في جهودنا الرامية إلى تحويل البرنامج إلى برنامج وطني. فأصبح لدينا الآن أكثر من ١ ١٢٥ موظفا من أبناء لاو يضطلعون بواجباتهم دون مساعدة من أي خبراء أجانب. وتم استحداث إجراء تنفيذي لتطبيق المعايير الوطنية، كما تم تحسين فعالية العمليات من حيث التكلفة. وبالإضافة إلى ذلك، تم تطهير ما مساحته ٧٤٣ هكتارا من الأراضي في العام الماضي، كما تم تدمير ٠٠٠ ٨٠ قطعة ذخيرة غير منفجرة. وتمت توعية قرابة ٠٠٠ ٢٠٠ شخص بأخطار الذخائر غير المنفجرة. ونتيجة لذلك، انخفض عدد الحوادث.

ونأمل أن نحقق المزيد من النتائج الإيجابية في السنوات القادمة. وأود أن أتقدم لأعرب بالنيابة عن حكومة لاو عن خالص شكرنا لحكومات استراليا وألمانيا وبلجيكا والدانمرك والسويد وفرنسا وفنلندا وكندا ولكسمبرغ والمملكة المتحدة والنرويج ونيوزيلندا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكذلك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والاتحاد الأوروبي على الدعم الفني والمالي الذي قدموه لنا في جهودنا الرامية إلى التغلب على هذه المشكلة. ويحدونا أمل وطيد في أن يستمر برنامج لاو للذخائر غير المنفجرة في تلقي الدعم المالي اللازم من المانحين على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف بغية تمكين هذا البرنامج من إنجاز المهمة المسندة إليه.

ولا تزال الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة تمثل إحدى القضايا التي تثير قلقا إنسانيا عميقا للمجتمع الدولي. ومن هذا المنظور، دعونا نعمل معا بجد لمعالجة هذه المشكلة، وبذلك نعطي فرصة لأولئك الذين يعيشون تحت تهديد الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة لكي يتمتعوا بحياة سلمية ومنتجة. ونرى أنه من خلال الجهد العالمي المتضافر

الذي تكون الأمم المتحدة مركزا للتنسيق فيه، يمكننا أن نضمن استجابة فعالة للغاية للمهام المسندة إلينا.

السيد هوننغستاد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): إن الألغام الأرضية المضادة للأفراد أسلحة للإرهاب تلحق الأذى بالمدنيين الأبرياء. وهي تشكل تهديدا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما تهدد انتعاش المجتمعات التي مزقتها الحروب.

وقد اعتمدت اتفاقية حظر الألغام لعام ١٩٩٧ بغرض المساعدة في حل هذه الأزمة الإنسانية. ومنذ اعتماد تلك الاتفاقية، شهدنا انخفاضا كبيرا في إنتاج الألغام المضادة للأفراد والاتجار بها، كما شهدنا تقدما مطردا في تدميرها وإزالتها. وأصبح هناك عدد أقل من الضحايا الجدد للألغام، واستمر مستوى التمويل للإجراءات المتعلقة بالألغام في الارتفاع. وعقد الاجتماع الثالث للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام في ماناغوا في شهر أيلول/سبتمبر من هذا العام. وعلى الرغم من أن ذلك الاجتماع طغت عليه الأحداث المأساوية التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر، فإنه كان اجتماعا إيجابيا أبرز التقدم المحرز، خصوصا في البلد المضيف وفي المنطقة المحيطة به.

هذه التطورات مشجعة، ولكنها ليست كافية. فلا تزال الألغام الأرضية تمثل تهديدا للملايين من البشر؛ كما أنها لا تزال تتسبب في معاناة إنسانية جمة؛ وهي تشكل عقبة كأداء تعوق التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وخلاصة القول إنها ما زالت أزمة إنسانية.

ولا يزال إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية حظر الألغام يتصدر جدول أعمالنا. وقد صدق على هذه الاتفاقية ما مجموعه ١٢٢ دولة. غير أنه ما زال هناك العديد من الدول التي لم توقع أو تصدق على الاتفاقية. ويُدعى أن الألغام الأرضية تستخدم في ٢٣ صراعا حاليا، كما يجري زرعها حتى أثناء اجتماعنا الآن. وحقيقة أن هناك ١٥ حكومة و ٣٠ جماعة من جماعات المتمردين تستخدم هذه الأسلحة هي ببساطة تامة أمر لا يمكن قبوله. بل إن إحدى الدول الأطراف تنتهك أحكام الاتفاقية. وهذا أمر مزعج للغاية.

وخلافا للعديد من العمليات الدولية الأخرى، استطاعت عملية أوتاوا أن تحقق شراكة قوية بين الحكومات ومجتمع المنظمات غير الحكومية. والمنظمات غير الحكومية هذه شركاء لا غنى عنهم لتنفيذ برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام. وهي تقوم بدور هام في عمليات الرصد. وكان احترافها المهني وجهودها التي لا تكل أمرا لاغنى عنه، وسيكون حتميا لمساعينا المشتركة. ونحن ممتنون لاستمرار العلاقة التعاونية مع تلك المنظمات غير الحكومية ولاعتمادنا عليها، وبصفة خاصة للحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية وللجنة الصليب الأحمر الدولية.

وفي تنفيذ الاتفاقية، يضطلع مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام الأرضية للأغراض الإنسانية بدور متزايد الأهمية. فبدون الدعم الذي يقدمه ما كان من الممكن أن ينفذ برنامج العمل الدولي. وقد اتفق في الاجتماع الثالث الذي عقدته الدول الأطراف في الاتفاقية في ماناغوا على إنشاء وحدة داعمة للتنفيذ كجزء من مركز جنيف. وترى النرويج أن هذه بمثابة خطوة إيجابية تالية في عملية تنفيذ الاتفاقية.

وستضطلع دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام بدور أساسي في وضع استراتيجية الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام للسنوات الخمس القادمة بالنهوض باستجابة استراتيجية منسقة جماعية للتحدي الذي تمثله الألغام الأرضية العالمية. وتتطلع النرويج إلى التركيز المستمر للأمم المتحدة على دورها في تحسين التنسيق بين الإجراءات المتعلقة بالألغام داخل منظومة الأمم المتحدة.

وفي الأيام القادمة سنواجه عدة تحديات في عملنا الذي يرمي إلى تخليص العالم من الألغام. ويتصل مستقبل التمويل اتصالا وثيقا بأهمية التنسيق بين أنشطة الأعمال المتعلقة بالألغام. ويفيد تقرير رصد الألغام الأرضية لعام ٢٠٠١ أن تمويل الأعمال المتعلقة بإزالة الألغام يتزايد بشكل عام. وهذا أمر إيجابي، إلا أننا يجب أن نكون واقعيين. فلا يمكن اعتبار تحقيق مستوى تمويل مرتفع كذلك في المستقبل أمرا مسلما به. لذلك، ينبغي لنا أن نتأكد من أن الموارد المتاحة يجري استخدامها بأفضل السبل الممكنة. وينبغي لجميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة أن يدعم بعضها بعضا في هذه العملية. ويتعين على الدول المتضررة من الألغام أن تتولى ملكية الأنشطة المتعلقة بإزالة الألغام. فمن الضروري أن تستجيب الأعمال المتعلقة بإزالة الألغام للاحتياجات المحلية. ويعتبر التنسيق الفعال على الصعيدين الوطني والمحلي عاملا أساسيا لضمان فعالية جهودنا في الأعمال المتعلقة بإزالة الألغام.

والتعهد النرويجي بتخصيص ١٢٠ مليون دولار خلال فترة خمس سنوات لا يزال قائما، وحتى بعد تلك الفترة سنواصل المشاركة في هذا الموضوع، سياسيا وماليا. وسنسعى مع المانحين الآخرين إلى وضع ترتيبات لضمان التمويل الكافي.

وسنستمر في إيلاء أهمية كبيرة لتقديم المساعدة إلى ضحايا الألغام. ونقوم بتخصيص أموال نرويجية محددة لهذه الأنشطة. وفي ذات الوقت يجب أن تكون مساعدة ضحايا الألغام من مسؤولية البلدان المتضررة من الألغام نفسها. وينبغي أن تكون إعادة تأهيل الناجين من الألغام جسديا واجتماعيا ونفسيا وإعادة إدماجهم في المجتمع جزءا من

البرامج الوطنية الصحية والاجتماعية. وكجزء من جهودنا المبذولة لضمان الملكية الوطنية للعمل الإنساني المتعلق بالألغام ومساعدة الضحايا، تشجع النرويج إنشاء هياكل للدعم المحلي. وأحد الأمثلة على ذلك المبادرة التي اتخذتها شبكة الناجين من الألغام لتأليف رابطات للمدافعين عن الناجين من الألغام في البلدان المتضررة بالألغام. والنرويج تساند تلك المبادرة.

ويجب علينا أن نركز على التنفيذ على الصعيد الميداني. ويجري استثمار كميات كبيرة من الأموال في البحث التكنولوجي والتطوير. وستظل هناك حاجة أيضا إلى التحسين وإلى طرائق أكثر فعالية. ولكن، ينبغي تنسيق البحث والتطوير مع الوكالات العاملة في الميدان وأن يتركزا على الاحتياجات التنفيذية والظروف الميدانية.

ومن التحديات الكبيرة التي تواجه الاتفاقية الامتثال لها. ويتحتم على جميع الدول الأطراف الوفاء بكل الالتزامات المترتبة بموجب الاتفاقية. وهذا ضروري بغية ضمان مصداقية الاتفاقية وسلامتها.

ومعظم ضحايا الألغام الأرضية من المدنيين الأبرياء الذين لا علاقة لهم بالصراع الذي بدأ بسببه نشر الألغام. إننا هنا نتعامل مع أناس حقيقيين: أطفال ونساء ورجال. ويجب أن يكون بنو الإنسان محور تركيز كل العمل الإنساني المتعلق بالألغام. وهدفنا هو إيقاف المعاناة البشرية الناجمة عن استخدام الألغام الأرضية.

السيد ياماموتو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): لقد ظلت اليابان، بالتعاون مع المجتمع الدولي، تتصدى بصورة نشطة للعديد من جوانب العمل المتعلق بالألغام: إزالة الألغام، والتوعية بخطر الألغام، ومساعدة الضحايا، وتدمير الألغام الأرضية المخزّنة والدعاية في هذا الصدد. ومع ذلك، فإن من الحقائق الصارخة أن أعدادا لا تحصى من الألغام الأرضية ما زالت في انتظار أن تزال وأن عدد ضحايا الألغام لا يزال كما تشير التقارير يبلغ على الأقل ١٥٠.٠٠٠ شخص سنويا، والعديد منهم من النساء والأطفال. وبالنظر إلى حقيقة أن الألغام المتبقية لا تزال تعوق الإنعاش والتنمية فيما بعد الصراع وتشكل تهديدا خطيرا للأمن البشري، فإنه يتحتم تعزيز التزامنا بمعالجة مشاكل الألغام.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشاطر الجمعية بعض الجهود التي بذلتها حكومة اليابان في ميدان الأعمال المتعلقة بالألغام.

لقد ظلت اليابان، بصفة أساسية، تتبع نهجا شاملا مزدوجا يتألف من جهة، من المساعي الرامية إلى فرض حظر عالمي فعال على الألغام، ومن الجهة الأخرى تعزيز المساعدة المقدمة لإزالة الألغام ومساعدة الضحايا، ولذا فإنه يسعدني أن أرى عدد الدول الأطراف قد بلغ ١٢٢، وآمل أن تنضم البلدان الأخرى إلى اتفاقية أوتاوا المتعلقة بحظر استعمال، وتخزين، وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام في أقرب مرحلة ممكنة. وفي هذا الصدد، كان شرفا عظيما لليابان أن قامت بتيسير الاجتماع الثالث للدول الأطراف في الاتفاقية المعقود في ماناغوا، بنيكاراغوا، في أيلول/سبتمبر، بوصفها نائبا لرئيس الاجتماع ورئيسا مشاركا للجنة الدائمة التابعة للاتفاقية والمعنية بمساعدة ضحايا الألغام، وإعادة إدماجهم اجتماعيا واقتصاديا والتوعية بخطر الألغام.

وفي ميادين إزالة الألغام ومساعدة الضحايا، ظلت اليابان تقدم مساهمات مالية كبيرة من خلال مختلف القنوات المتعددة الأطراف والثنائية. فعلى سبيل المثال، وزعت ما بلغت جملته ٥,٧ مليون دولار في السنة المالية الماضية على طائفة من مشاريع الأعمال المتعلقة بالألغام حول العالم. وعلاوة على ذلك، فإن اليابان، إذ تقدر تماما المبادرات التي اتخذتها دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، كما وُصفت في تقارير الأمين العام، فقد أسهمت خلال السنوات الأربعة الماضية بما يقارب ١٠ ملايين دولار لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني الطوعي للمساعدة في الأعمال المتعلقة بالألغام، الذي تديره دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام.

وبالإضافة إلى هذه المساهمات المالية عملت حكومة اليابان جاهدة على دعم أنشطة متنوعة للأعمال المتعلقة بالألغام. واليوم، اسمحوا لي أن أركز على أربعة مجالات معينة وضعتها اليابان في مقام الأولوية.

أولا، إن حماية وتوعية النساء والأطفال في إطار الصراع المسلح ذات أهمية كبيرة. وبغية الحد من الإصابات بين الأطفال بتوفير معلومات عالية الجودة والقيام بأنشطة للتوعية، أسهمت اليابان في تيسير تطوير معايير دولية للتوعية بخطر الألغام.

ثانيا، مما له أهمية بالغة ضمان سلامة وأمن مزيلي الألغام. إذ تشير التقارير إلى أنه مقابل كل ١.٥٠٠ لغم تزال يقع أحد مزيلي الألغام ضحية. وأود أن أتوجه بأسمى تحية إلى التفاني العظيم لمزيلي الألغام، الذين يضحون أحيانا بسلامتهم وحتى بأرواحهم حتى يكون الآخرون في مأمن. ومن وجهة النظر هذه، قررت حكومتي مواصلة دعم مراجعة وإنتاج ونشر المواد الإعلامية المتعلقة بالسلامة ليستخدمها مزيلو الألغام وغيرهم من المستفيدين في هذه الناحية.

ثالثا، لقد ظلت اليابان منذ أمد طويل تولي أهمية كبيرة لمساعدة الضحايا. وبينما يجب توفير المساعدة الطبية والنفسية والأطراف الصناعية، فإنه يجب أيضا إتاحة فرص العمالة وتقديم المساعدة لتحقيق إعادة الإدماج في المجتمع. وهذه هي المسائل

الأساسية لتعزيز مصلحة ضحايا الألغام الأرضية والتي دفعت باليابان، على أساس هذا الاعتقاد، إلى مواصلة دعم المشاريع المتعلقة بمساعدة الضحايا في كمبوديا وأفغانستان.

رابعا، يجب الاعتراف على النحو الواجب بالدور الكبير الذي يمكن أن يضطلع به المجتمع المدني. وقد دعمت حكومة اليابان المنظمات غير الحكومية اليابانية وكذلك الدولية في جهودها الرامية إلى معالجة المسائل المتعلقة بالألغام.

واسمحوا لي أن أتطرق بإيجاز إلى دعمنا لأفغانستان بوصفها أحد أكثر البلدان حاجة. فخلال الـ ١٣ سنة الماضية ساهمت اليابان بما بلغت جملته ٢١ مليون دولار لمختلف الأنشطة المتعلقة بالألغام في أفغانستان، بما في ذلك مشاريع إزالة الألغام التي يديرها مكتب الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية المقدمة لأفغانستان ومساعدة الضحايا التي تشرف عليها دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام. وعلى الرغم من الحالة الراهنة المائعة والمعقدة في الميدان، ينبغي أن نؤخذ في الحسبان أيضا إمكانيات التعمير والتنمية في الأمد الطويل لدى تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة. وعلى وجه الخصوص، تتسم إزالة الألغام الأرضية والأجهزة غير المنفجرة بأهمية بالغة للإسراع بإعادة اللاجئين والمشردين داخليا وإعادة توطينهم، ويشكل تدريب الموظفين ومساعدة الضحايا عنصرين أساسيين لإنعاش وتعمير البلد بصورة فعالة. لذلك فإن الحكومة اليابانية عازمة على مواصلة دعمها للأعمال المتعلقة بالألغام من أجل تيسير الاستقرار والتنمية الاقتصادية على المدى البعيد في أفغانستان في مرحلة ما بعد الصراع. ونأمل أن تنضم إلى هذا المسعى جهات أخرى معنية من المجتمع الدولي.

أخيرا، إن إزالة الألغام ومساعدة الضحايا، بجانب الحظر الشامل على الألغام الأرضية، هي مطالب أساسية لضمان الأمن الإنساني. وعلى أساس هذا الرأي، تعيد حكومة اليابان التأكيد على التزامها بالمعركة العالمية ضد مشاكل الألغام الأرضية بالتعاون مع أعضاء آخرين في مجموعة الأعمال المتعلقة بالألغام بغية تحقيق هدف منع سقوط أي ضحايا وجعل الأرض أكثر أمانا لأطفالنا وللأجيال القادمة.

السيد دي ريفيرو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): مما لاشك فيه أن الإرادة السياسية لإزالة الألغام المضادة للأفراد قد ازدادت في السنوات الأخيرة. و لم يمكن حدوث خلاف ذلك، إذ أن الألغام المضادة للأفراد أسلحة بغيضة تزهق أرواح ضحايا أبرياء من بين السكان المدنيين — ولا سيما الأطفال – تتجاوز أعدادهم ١٠٠ ٠٠٠ ضحية كل عام.

ولهذا السبب، عندما نواجه الألغام المضادة للأفراد، تماما مثل الحال عندما نواجه الإرهاب، لا يمكن أن يكون هناك أي غموض. إما أن نقضي عليها أو أن نقبل بها وبكل الخسائر المادية والنفسية التي تسببها. ولقد قررنا في بيرو، مثلما قررنا بشأن إرهاب منظمة سندير و لومينوسو (الدرب الساطع)، ألا نكون غامضين فيما يخص الألغام المضادة للأفراد: فلقد دمرنا ترسانتا.

وفي ١٣ أيلول/سبتمبر أتمت بيرو تدمير ترسانتها المكونة من ٣٦٨ ٣٢١ لغما مضادا للأفراد. وتم تنفيذ عملية تدمير الترسانة بدعم وتحقق من ممثلي المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ولجنة للصليب الأحمر الدولية والمجتمع المدني. وهكذا تقيدنا بالمادة ٤ من اتفاقية أوتاوا قبل أكثر من عام من الإطار الزمني الإلزامي الذي يمتد أربع سنوات والذي حدده هذا الصك القانوني.

علاوة على ذلك، ننسق اليوم تنسيقا كاملا مع قوات الشرطة في إزالة الألغام من أبراج خطوط كهرباء الطاقة العالية البالغ عددها ١ ٤٠٠ برج والتي تعين علينا أن نحميها أثناء حرب بلادي ضد الإرهاب. وتم حتى الآن إزالة الألغام من ٢٤٢ برجا من تلك الأبراج.

وتواصل بيرو، بالتعاون القيم من حكومات كندا واليابان والولايات المتحدة وبتعاون منظمة الدول الأمريكية، إزالة الألغام من على حدودها مع إكوادور. وتم استكمال هذه العملية في أربعة كيلومترات من مجموع تسعة كيلومترات هي مساحة المنطقة الملغومة على طول تلك الحدود.

وعلاوة على ذلك، اتفقنا مع إكوادور على إنشاء منطقة خالية من الألغام المضادة للأفراد بين بلدينا. كذلك تعهدنا مع شيلي بمواصلة التقيد بأحكام اتفاقية أوتاوا. وأعادت شيلي وبيرو التأكيد على التزامهما بإزالة الألغام من حدودهما المشتركة في أسرع وقت ممكن.

ولقد خص المجتمع الدولي بيرو بالتقدير الكبير على الاهتمام الخاص الذي توليه لتدمير ترساناتها وإزالة الألغام. وفي الحقيقة أشيد ببيرو أثناء الاجتماع الثالث للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا، الذي انعقد في ماناغوا، لقيامها بالتخلص من ترساناتها في زمن أقل بكثير من الزمن المتوقع وأيضا لأننا عرضنا، نتيجة لخبرتنا في إزالة الألغام، تقديم التعاون الفني لدول أخرى في حاجة إليه، حيث أننا استحدثنا تكنولوجيا للتفجير منخفضة التكلفة ويسهل نقلها وتترك فضلات قليلة وآثار تلوث محدودة.

ولا تنتهي سياستنا في مكافحة الألغام عند حد إزالة الألغام من أراضينا وحدودنا. فسوف نواصل الكفاح ضد الألغام المضادة للأفراد وآثارها الضارة، ولهذا السبب سيتم في القريب العاجل إنشاء مركز بيرواني في ليما للأعمال المتعلقة بالألغام. وسيطلق على المركز اسم ''كونترامينا س'' وستشمل أهدافه تشجيع اتفاقية أوتاوا وتنفيذها بالكامل. وسيعمل هذا المركز كجهاز تابع لوزارة الشؤون الخارجية.

إن سياستنا الخاصة بإزالة الألغام جزء من هدف طموح للغاية في سياسة بيرو الخارجية، ألا وهو خفض نفقات التسلح في أمريكا الجنوبية بغية تخصيص تلك الموارد للاستثمار الاجتماعي. ونود من خلال هذه السياسة أن نجعل من أمريكا اللاتينية – التي كانت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية – أول منطقة خالية من الألغام المضادة للأفراد. وكخطوة أولى نحو تحقيق هذا الهدف الأمريكي اللاتيني، تنسق بيرو جهودها مع بلدان الأنديز الأخرى من أجل إعلان منطقة الأنديز منطقة خالية من الألغام المضادة للأفراد.

السيد العوض (السودان) (تكلم بالعربية): مرة أخرى تجتمع الجمعية العامة للنظر في بند جدول الأعمال المتعلق بتقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام. وننتهز هذه السانحة لنتقدم بالشكر للأمين العام على تقريره الضافي حول الموضوع.

يؤيد السودان، بوصفه إحدى الدول المتأثرة بخطر الألغام، كافة الجهود الدولية الرامية للقضاء على خطر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، بالنظر للخطر الذي تشكله على المدنيين، وكان من أوائل الدول التي وقعت على اتفاقية أوتاوا لحظر الألغام الأرضية، وشارك في كافة المؤتمرات الدولية الإقليمية الهادفة للقضاء على الألغام. ويرحب وفد السودان مجددا بدخول الاتفاقية حيز النفاذ في آذار/مارس ١٩٩٩، كما يرحب بنتائج مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية، الذي عقد في أيلول/سبتمبر الماضي بماناغوا، نيكاراغوا. ونشيد في هذا الصدد بالجهود التي بذلتها حكومة نيكاراغوا لإنجاح المؤتمر. كما نرحب بما أشار إليه التقرير من انخفاض استخدام الألغام الأرضية وتخزينها ونقلها انخفاضا كبيرا منذ دخول الاتفاقية حيز النفاذ.

ويأخذ وفد السودان علما بما ورد في التقرير من قيام منظومة الأمم المتحدة بوضع استراتيجية لفترة خمس سنوات للإجراءات المتعلقة بالألغام. ونأمل أن تلتزم الإدارات المختصة بما تمت الإشارة إليه من أهمية أخذ وجهة نظر البلدان المتضررة بالألغام في الاعتبار في إطار الشفافية المطلوبة.

وقد أشار تقرير الأمين العام في الفقرة ٥٧ إلى استمرار زرع الألغام في النزاع في جنوب السودان. ونود هنا أن نؤكد أن حكومة السودان ملتزمة بروح ونص اتفاقية أوتاوا. إن استمرار زرع الألغام يتم بواسطة حركة التمرد الإرهابية، التي لا تأبه كثيرا بمناشدات العديد من الجهات التي طالبتها بوقف زرع الألغام.

وجدير بالذكر أن قيام حركة التمرد بزرع الألغام في مناطق عديدة في جنوب السودان أدى لتوقف النشاط الاقتصادي للمواطنين، خاصة في مجال الزراعة، الأمر الذي جعلهم يترحون من تلك المناطق خوفا على أرواحهم وأطفالهم.

وإننا نشيد بالأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة للتوعية بخطر الألغام، وخاصة منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومفوضية الأمم المتحدة للاجئين إلى جانب الصليب الأحمر، والتي تعمل جنبا إلى جنب مع اللجنة الوطنية السودانية لإزالة الألغام والهلال الأحمر السوداني، وهو ما عكسه تقرير الأمين العام. ونرحب في هذا الصدد بالجهود التي تبذل لافتتاح وحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية بالسودان، وذلك بمباشرة مهامها في التوعية وتقديم المساعدات للضحايا.

إننا، كدولة موقعة على الاتفاقية الدولية للألغام الأرضية، نأمل أن تحظى جميع الدول الموقعة عليها بمعاملة متساوية عندما يتعلق الأمر بالمساعدات لإزالة الألغام، وذلك بعدم التركيز على مناطق بعينها. كما نناشد بتقديم المساعدات الدولية لضمان وصول الموارد والمعدات والتكنولوجيا والموارد المالية اللازمة لإزالة الألغام في البلدان المتضررة.

والسودان، في إطار اهتمامه بحل مشكلة الألغام بعد توقيعه على اتفاقية أوتاوا، أنشأ شبكة قومية أشرفت وزارة الخارجية على إنشائها وتضم جميع الأجهزة المختصة ذات الصلة، على سبيل المثال لا الحصر، مفوضية العون الإنساني ووزارة الداخلية ووزارة الدفاع. كما تضم الشبكة القومية ممثلين للمنظمات الطوعية غير الحكومية، وكذلك ممثلين لجميع أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في الخرطوم، وذلك للتشاور حول جميع الجوانب التي تتعلق بمكافحة وإزالة الألغام ومعالجة آثارها الاجتماعية والاقتصادية وتقديم المساعدة للمتضررين منها. وتقدم الشبكة القومية للألغام النصح والمشورة للجهات الحكومية التي لها الحق في اتخاذ القرار في ما يتعلق بالسياسات الخاصة بالألغام. ويتضح من طبيعة تكوين هذه الشبكة القومية حرص الحكومة السودانية على إشراك جميع الجهات ذات الصلة العاملة في مجال الألغام لبلورة الرأي النهائي بشأنها.

السيد مبارك (مصر) (تكلم بالعربية): تولي مصر أهمية خاصة للموضوعات المتصلة بأنشطة الألغام، لكونها من أكثر الدول معاناة من هذه المشكلة، إذ يوجد ما يقرب

من ٢٣ مليون لغم أرضي وذخائر غير متفجرة مزروعة على مساحة تزيد على ٠٠٠ ٢٨٠ هكتار من الأراضي المصرية. وترجع الغالبية العظمى من هذه الألغام إلى معركة العلمين في عام ١٩٤٢، حيث قامت الدول المتحاربة آنذاك بزراعتها، الأمر الذي يشكل عقبة كبيرة ومستمرة أمام تنمية هذه المناطق. كما يمثل تهديدا لسكانها، فقد حصدت تلك الألغام ما يزيد على ٠٠٠ ٨ روح لم تفرق فيها بين أطفال ونساء وشيوخ.

وفي ضوء هذه الظروف، فإن تناولنا لقضايا الألغام الأرضية إنما يأتي من منطلق معاناة واقعية وآثار مدمرة على مواطنينا طوال أكثر من ٥٠ عاما. كما أنه يأتي في إطار رغبة صادقة لتهيئة مناخ مؤات لسكان تلك المناطق للعيش في أمان. فضلا عن العمل على تنمية هذه المناطق التي تحتوي على قدرات تنموية وزراعية وسياحية هائلة.

ولمواجهة تلك الآثار تقوم السلطات المصرية بالفعل، في إطار إمكانياتها المالية، بتنفيذ خطة طموحة لتطهير الأراضي المصرية من هذه الألغام. وقد بدأ العمل وفقا لهذه الخطة في تموز/يوليه ١٩٩١، وما زال مستمرا حتى الآن. وأود أن أركز من جديد على عدد من النقاط في هذا الشأن: أولها، إن تنفيذ هذه الخطة يلقي بأعباء مالية وفنية كبيرة على عاتق الحكومة المصرية لا يجوز أن تتحملها منفردة، خاصة وأن مصر لم تشارك في مسؤولية زرع هذه الألغام. كما أن هناك حاجة ملحة وعاجلة لقيام الدول التي زرعت الألغام بالأراضي المصرية للتقدم بمعلومات وخرائط دقيقة وواضحة حول أماكن هذه الألغام، فضلا عن تقديم المساعدة في عمليات إزالتها. ومن ناحية أخرى إن تكلفة إزالة هذه الألغام قد ارتفعت بصورة كبيرة نظرا لأن كما كبيرا منها قد دفن تحت طبقات من الرمال بسبب خاصية تحرك تلك الرمال في هذه المنطقة على مر السنين، وهو الأمر الذي يستدعي تكنولوجيا متطورة لإزالتها.

وأخيرا، فإن وجود هذا الكم الهائل من الألغام على مساحات أرضية شاسعة، يقف عائقا أمام جهود الحكومة المصرية لاستغلال الموارد الطبيعية بها، كما يعترض الجهود التنموية للحكومة المصرية في الصحراء الغربية.

وفي إطار الجهود المصرية لمواجهة مشكلة الألغام وآثارها، تعاونت مصر خلال الأعوام الثلاثة السابقة مع وحدة الأمم المتحدة لأنشطة الألغام. وقد أسفر هذا التعاون عن قيام الأمم المتحدة بإيفاد بعثة لتقييم مشكلة الألغام في مصر خلال الفترة من ٩ إلى ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠ لدراسة وتقييم المشكلة المصرية هذه. وبموجب هذه الزيارة أصدرت الأمم المتحدة تقريرا بتاريخ ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠ تضمن عرضا شاملا لمشكلة الألغام المصرية، ومقترحات علمية لمواجهة هذه المشكلة. هذا وستتابع مصر اتصالاتها مع الأمانة العامة للأمم المتحدة والدول المهتمة لتفعيل عمليات إزالة الألغام بالأراضي المصرية.

وقامت مصر، من ناحيتها، في عام ٢٠٠٠ بوضع آلية رفيعة المستوى لتنظيم الجوانب الإدارية والفنية اللازمة للتعامل مع مشكلة الألغام، وذلك من خلال إنشاء لجنة قومية من الوزارات والهيئات المعنية للإشراف على عملية إزالة الألغام. وتقوم هذه اللجنة حاليا بإعداد عدد من المشروعات للعمل على تطهير الأراضي المصرية من الألغام والذخائر غير المتفجرة. كما تجري اتصالات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا الشأن.

لقد اطلعنا على تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام، الوارد في الوثيقة A/56/448 الصادرة عن هذه الدورة. وإننا وإن كنا نرحب بتقديم هذا التقرير سنويا، باعتباره إحدى أدوات توعية المجتمع الدولي بمشكلة الألغام، إلا أننا لاحظنا أن التقرير لم يراع وضعنا كدولة من أكثر دول العالم تضررا من مشكلة الألغام، وهو الأمر الذي لا يتمشى مع الدور الهام المنوط بهذا التقرير.

ونرى كذلك أن استراتيجية الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥، والمرفقة بالتقرير سالف الذكر، تعد في حقيقة الأمر تراجعا عما تضمنته سياسية الأمم المتحدة في مجال أنشطة الألغام التي تم إقرارها عام ١٩٩٨، ويشوبها قصور في تناول احتياجات الدول المتضررة من هذه المشكلة. ونؤكد هنا ومن جديد على أن استراتيجية الأمم المتحدة في هذا المجال يجب أن تكون معدة بشكل دقيق. كما يجب أن تلبي احتياجات الدول الأعضاء، خاصة الدول المتأثرة من مشكلة الألغام. ومن ثم فإننا نرى ضرورة قيام الأمين العام باستطلاع آراء الدول حول هذه الاستراتيجية المقترحة، وأن تتم مراجعتها وفقا لما يرد من ردود في هذا الشأن.

ختاما أود أن أوضح أنه فيما يتعلق باتفاق حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد – اتفاق أوتاوا – فإننا نؤكد من جديد على تضامن مصر مع الهدف الإنساني لهذه الاتفاقية. إلا أن دولا كثيرة ومن ضمنها مصر لديها تحفظات عديدة على هذه الاتفاقية، وهي تحفظات تمت الإشارة إليها في العديد من المحافل الدولية، الأمر الذي يدعونا إلى القيام بدراسة أشمل لموضوع الألغام في المحفل التفاوضي الدولي المخصص لهذا الغرض وهو مؤتمر نزع السلاح، وذلك لتلافي ما يشوب اتفاقية أوتاوا من أوجه قصور عديدة يأتي في مقدمتها كون الاتفاقية تتجاهل مسؤولية الدول التي زرعت ألغاما على أراضي الغير عن إزالتها، وعدم النص في الاتفاقية على توفير المساعدات

اللازمة في هذا الشأن، فضلا عن تجاهل الاتفاقية التام لحق ومسؤولية الدول في تأمين حدودها والدفاع عن نفسها.

إن الطريق نحو عالم خال من الألغام طريق طويل وشاق، ولا مناص للمجتمع الدولي من أن يتحمل تكلفة تمهيده وتعبيده، وصولا إلى عالم نظيف من الألغام، خدمة لأغراض التنمية الاقتصادية، وحفاظا على أرواح الآلاف من السكان التي تزهق هباء كل عام.

السيد قاسمسارن (تايلند) (تكلم بالانكليزية): خلال الاجتماع الثالث للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا، الذي انعقد في ماناغوا في الفترة من ١٨ الى ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، جاءت الشهادة الأكثر إثارة للمشاعر على لسان كاهن أصيب ابنه الشاب بجروح بليغة عندما داس خطأً على لغم أرضي. وفيما كان الكاهن يحتضن الصبي بين ذراعيه ويحاول جاهداً التخفيف من آلامه، جال بنظره على المكان فشاهد لوحة على بعد ثلاث أقدام تقريباً من مكان الانفجار كتب عليها، وبما ينطوي على سخرية، عبارة ليقرأها الجميع وهي ما يلي: ''الملاذ الوطني'' ويبدو أنه لا يوجد في هذه الحالة المحزنة، ولا في الآلاف من القصص الأخرى المشابهة المحزنة حول العالم، ملاذ من الآثار العشوائية للألغام الأرضية المضادة للأفراد، خاصة بالنسبة للمدنيين الأبرياء الذين هم في الغالب الضحايا التعساء.

هذه الشواغل الإنسانية الهائلة تظل إحدى القوى الرئيسية وراء التزام تايلند باتفاقية أوتاوا المعنية بحظر الألغام الأرضية، وبإنشاء عالم خال من الألغام في نهاية المطاف. وهذا الالتزام يدلل على نفسه باتخاذنا إجراءات ملموسة على الصُعد الوطني والإقليمي والعالمي.

فعلى الصعيد الوطني، وعن طريق الجهود التي يبذلها المركز التايلندي للإجراءات المتعلقة بالألغام، أنهينا هذا العام تدمير ٥٥٧ ١١٧ لغماً من مخزوناتنا، ونزمع تدمير ما تبقى من المخزون بحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٣، حسبما تقتضيه اتفاقية أوتاوا. والجهود التي نبذلها في مجال تطهير الألغام تتصدرها ثلاث وحدات إنسانية للإجراءات المتعلقة بالألغام المنشأة عام ١٩٩٩ لتطهير الألغام من المناطق الحدودية المبتلاة بها. وثمة خطط موضوعة وأخرى قيد الإعداد لمساعدة الضحايا وتعزيز التوعية حيال برامج الألغام.

إننا نؤمن بأن من شأن فعالية الجهود الوطنية أن تتعزز إلى حد كبير إذا كمّلتها أنشطة تعاونية إقليمية. لذلك، أخذت تايلند المبادرة، بالتعاون مع مؤسسة المعاقين الدولية، وبمساعدة سويسرا وألمانيا والنرويج، باستضافة أول مؤتمر إقليمي لمساعدة ضحايا الألغام في الفترة من ٦ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وقد شاركت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا وفييت نام وميانمار بصفة مراقبين في هذا الحدث الكبير. فمؤتمرات كهذه تشجع على اعتماد نُهُج إقليمية ومشاريع تعاونية للمساعدة على إيجاد أشد الوسائل فعالية وأكثرها جدوى لمساعدة الضحايا.

وعلى الجبهة العالمية، ستواصل تايلند الاضطلاع بدور نشط في عملية أوتاوا. ونود أن نشجع الآخرين الذين لم يفعلوا ذلك أن يحذو حذونا. ونحن بدورنا نشعر بالاعتزاز لكوننا الرئيس المشارك للجنة الدائمة المعنية بالمركز العام للاتفاقية وعملها، للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢، وسنعمل مع جميع المعنيين للنهوض بأهداف اتفاقية أوتاوا.

وما من نشاط من الأنشطة المذكورة أعلاه يمكن أن يترك أي أثر كبير على مشكلة الألغام الأرضية بدون تلقي التعاون والمساعدة إما على الصعيد الثنائي أو على الصعيد المتعدد الأطراف. فالموارد والخبرة التي نملكها لا تكفي أبداً لتحقيق جميع ما نريد أن نحققه أي — تخليص تايلند من آفة الألغام الأرضية.

إن قيام شراكة مفيدة بين البلدان المتضررة والمجتمع الدولي، بما في ذلك المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، وتوفير المساعدة الكافية والخبرة المناسبة للمحتاجين، أمران يجب إذاً أن يكونا جزءاً لا يتجزأ من مسعىً تعاوني عالمي بغية إيجاد عالم خال من الألغام والتخفيف من معاناة ضحايا الألغام، لأن المسؤولية عن الإجراءات المتعلقة بالألغام لا يمكن في نهاية المطاف إلا أن تكون مسؤولية مشتركة.

وتعرب تايلند عن تقديرها للمساعدة التي تلقيناها حتى الآن من المجتمع الدولي في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام. وقد قامت دائرة الأمم المتحدة لعمليات إزالة الألغام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمعونة الشعبية النرويجية، على سبيل المثال لا الحصر، بمد يد المساعدة في مجال الأنشطة المتعلقة بإزالة الألغام، مثل إجراء دراسات وطأة الألغام على تايلند. وقامت دائرة الأمم المتحدة لعمليات إزالة الألغام ومركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية بالمساعدة على إنشاء نظام لإدارة المعلومات لغرض الأعمال المتعلقة بالألغام. وقد اضطلع كثير من البلدان الأخرى بدوره، من خلال برامج ثنائية. ونود أن نغتنم هذه المناسبة لنعرب عن شكرنا العميق لهذه العناصر الفاعلة لمشاركتها ومساهماتها.

بيد أن الشراكة بين البلدان المتضررة من الألغام والمجتمع الدولي لا بد أن تستمر، ويجب أن تستمر المساعدة التي تنبثق عن هذه الشراكات إذا أردنا أن نحافظ على الزخم نحو إنشاء عالم خال من الألغام في نهاية المطاف. وينبغي ألا تقتصر هذه الشراكات والمساعدة بأي حال من الأحوال على الدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا وحدها. وريثما نجعل عملية أوتاوا عالمية فإنه ينبغي توسيع نطاق إقامة الشراكات وتقديم المساعدة إلى جميع البلدان المتضررة من الألغام.

وفيما يتعلق بمنطقتنا جنوب شرقي آسيا، في حين أننا ندرك الشواغل الخاصة للدول، فإن تايلند تأمل يوما ما بأن تصبح جميع بلدان جنوب شرقي آسيا جزءا من أسرة أوتاوا. وإننا نشعر في هذا الصدد، بالامتنان لرؤية العديد من البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تحضر الاجتماع الثالث للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا في ماناغوا على هذا المستوى الرفيع. وإننا نأمل أن يستمر هذا الاتجاه الإيجابي وأن يؤتي ثماره. ولكن حتى يأتي اليوم الذي تصبح فيه الاتفاقية مقبولة عالميا، فإننا نتعهد بأن نعمل عن كثب مع جميع بلدان جنوب شرقي آسيا على التصدي للتحديات المتعددة الوجوه التي تفرضها الألغام الأرضية على شعوبنا وعلى أمتنا، وندعو المجتمع الدولي إلى أن يمد يد التعاون والمساعدة إلى جميع البلدان المتضررة من الألغام في منطقتنا.

السيدة ريفيرو (أوروغواي) (تكلمت بالاسبانية): يود وفدي أن يعرب عن امتنانه للأمين العام للتقرير الشامل والمفيد المقدم في الوثيقة A/56/448، الذي أعطانا صورة مفصلة عن الإجراءات الراهنة المتعلقة بالألغام وعن الأنشطة المقررة للفترة المقبلة.

ولقد تشجعنا إذ علمنا بأنه تم عام ٢٠٠١ تحقيق عدد من أوجه التقدم، بما في ذلك، تقديم الدعم المباشر إلى ٣٠ بلدا ووضع استراتيجية للإجراءات المتعلقة بالألغام لمدة خمس سنوات، بالرغم من أن القاعدة المالية ليست راسخة كما كان ينبغي.

وإننا في هذا الصدد، نأمل أن تواصل الأمانة العامة النظر في الأحكام المتعلقة بتمويل دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، حتى يكون بإمكانها أن تحصل على الموارد اللازمة لمواصلة تنفيذ مختلف المشاريع الجارية بالفعل والمشاريع المقررة لعام ٢٠٠٢، دون الحاجة إلى الاعتماد إلى حد ما على المساهمات من خارج الميزانية.

ولقد أثار إعجابنا مستوى التنسيق والتعاون اللذين تمت إقامتهما بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، ومختلف الأنشطة والبرامج والحلقات الدراسية والدورات التدريبية التي تم الاضطلاع بها.

كما أننا نولي اهتماما حقيقيا للعمل الذي تم القيام به في مجال الإعلام، سواء في مجال مواصلة تحسين نظام إدارة المعلومات لغرض الأعمال المتعلقة بالألغام أو في إعداد الشبكة الإلكترونية للمعلومات المتعلقة بالألغام، التي نأمل أن تعمل على توفير البيانات اللازمة.

وتولي أوروغواي، التي ما فتئت تشارك في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ نصف قرن، اهتماما كبيرا لمشروع السلامة من الألغام الأرضية والأجهزة غير المتفجرة الذي تتولى تنسيقه دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، وللمواد التي تم نشرها، أي كتيبات دليل السلامة وشرائط الفيديو والنشرات والدورات التدريبية التي تم تنظيمها. وإننا نأمل بأن يواصل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الاضطلاع بهذا المشروع وتوسيع نطاقه إن أمكن ذلك.

يمتلك الأفراد العسكريون المتخصصون من أوروغواي، الذين ما فتئوا يتعاونون في الكثير من الإجراءات المتعلقة بالألغام في مختلف البلدان، التدريب والمعدات اللازمة التي نأمل أن تكون ذات فائدة في هذا الميدان. ويشاطر بلدي الهدف المتمثل في وجوب بذل كل جهد ممكن، على الصعيدين الوطني والعالمي، لتخفيض إنتاج واستعمال الألغام الأرضية.

ولهذا السبب قامت حكومة أوروغواي، في ٤ أيار/ مايو من هذا العام، بسن القانون ١٧ ٣٢٧، الذي نص على إدماج اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام في تشريعنا الوطني.

كما نولي اهتماما خاصا للقيام في مطلع عام ٢٠٠١ بإعداد خطة لإنشاء قدرة للاستجابة العاجلة في حالات الطوارئ للإجراءات المتعلقة بالألغام، بالاعتماد على الدروس المستفادة من الدعم المقدم إلى البعثات. ومن الواضح أن هذه الخطة ستكفل تعزيز الكفاءة في الأنشطة التي سيجري الاضطلاع بها. وهذا هو سبب دعمنا الكامل لها.

لهذه الأسباب مجتمعة، تؤيد أوروغواي مشروع القرار المعروض ونأمل أن يعتمد بتوافق الآراء.

السيد لوران (كندا) (تكلم بالانكليزية): باسم حكومة كندا أود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام لقيامه مرة أخرى بتقديم تقرير شامل عن الإجراءات المتعلقة بالألغام. وإننا نشيد بمنظومة الأمم المتحدة لما تبذله من جهود، ونعرب عن امتناننا لجميع موظفي الأمم المتحدة الذين عملوا بلا كلل في هذه المسألة الهامة خلال العام الماضي.

لقد أبرز الأمين العام مرة أخرى المسألة الرئيسية المعروضة علينا، وهي أنه بالرغم من التقدم الهام المحرز في التصدي لإرهاب الألغام الأرضية، فإن التحديات القائمة ما زالت كثيرة. وليس من قبيل المصادفة أن تكون التحديات الرئيسية قائمة في الدول أو المناطق التي لم تحظ فيها اتفاقية أوتاوا بالقبول حتى الآن.

وتوفر اتفاقية أوتاوا للمجتمع الدولي، من خلال الحظر التام الذي تفرضه على الألغام الأرضية ومن خلال أحكامها المتعلقة بالتعاون والمساعدة، إطارا شاملا للتصدي لمشكلة الألغام الأرضية على الصعيد العالمي. وقد زاد عدد الدول التي قبلت هذا الصك

الإنساني الهام رسميا على ١٢٠ دولة، ولكن يجب عمل المزيد لإقناع الأطراف التي لا تتمتع بصفة الدولة بالتخلي عن هذا السلاح الغادر. ولذلك، فإن مما يسرنا أنه تم إيلاء الأولوية للدعوة ضد استعمال الألغام المضادة للأفراد.

وبطبيعة الحال، فإن جهود الأمم المتحدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام تتعدى إلى حد كبير مجرد الدعوة إليها. وكما ذكر الأمين العام بكل حق، فإن الأمم المتحدة تضطلع بدور رائد في جميع المجالات التالية: التنسيق وتعبئة الموارد على الصعيد العالمي، وتقديم المساعدات الطارئة والمستمرة إلى البلدان والمناطق المتضررة من الألغام، وإدارة المعلومات وإدارة الجودة والتدريب والمعايير. وقد برهنت الأمم المتحدة أثناء العام الماضي — من خلال التزامها — على أنها مركز التنسيق الذي لا غنى عنه لجهودنا المشتركة.

وننوه مع التقدير بأن منظومة الأمم المتحدة تقدم دعما مباشرا لـ ٣٠ بلدا. وفضلا عن هذا العمل المستمر، تبرهن الأمم المتحدة في كرواتيا وكوسوفو على أن دعمها يمكن، بل ويجب، أن يصل في نهاية المطاف إلى المرحلة التي يمكن فيها تخفيض المساعدة الدولية الرفيعة المستوى بدرجة كبيرة بمرور الوقت.

وفيما يتعلق بإدارة المعلومات وإدارة الجودة والتدريب والمعايير، نحييّ عمل الأمم المتحدة والمؤسسات المشاركة، مثل مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية. واستكمال المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام، ومواصلة نشر نظام إدارة معلومات الإجراءات المتعلقة بالألغام، والنهوض بتدريب العاملين في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، كل ذلك يسهم في تحسين طرق معالجة المجتمع العالمي للمشكلة العالمية للألغام الأرضية. وإنشاء الشبكة الإلكترونية للمعلومات المتعلقة بالألغام مؤخرا يوفر للعالم نافذة إلكترونية فعالة تفضي إلى نطاق واسع من معلومات الإجراءات المتعلقة بالألغام.

وعندما تضطلع منظمة بهذه الأنشطة الكثيرة على نطاق عالمي واسع كما تفعل الأمم المتحدة، فمن اليسير أن نجد مجالات للنقد. وسيجادل البعض بأن النظام يستجيب على نحو أبطأ مما يجب أو أن إجراءات التنسيق الداخلي ما زالت غير عملية. ولكن فيما يتعلق بالإجراءات المتعلقة بالألغام، تصدت الأمم المتحدة لإرهاب عالمي بأسلوب عملي وبمبادرة عظيمة. وقد حان الوقت لكي نعترف كلنا بأننا جميعا شركاء في قضية مشتركة. وتشاطرنا الشعور بالطابع الملحّ لها يحتم علينا أن نعمل معا في هذا الجهد المشترك.

الشراكة موضوع يتردد كثيرا في تقرير الأمين العام. والشراكة في إطار الأمم المتحدة واضحة من خلال أنشطة فريق التنسيق المشترك بين الوكالات بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام ومن خلال أمثلة كالعلاقة المثمرة بين دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام والتنسيق الذي تجريه منظمة الأمم المتحدة للطفولة للفريق العامل المعني بالتوعية بالألغام. وتقدم إدارة الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح دعما كبيرا لاجتماعات الدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا، والإدارة هي الأداة الرئيسية في كفالة الشفافية الفعالة للتقارير المقدمة بموجب هذه الاتفاقية.

وكندا شريكة للأمم المتحدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام على جبهات عديدة. وقد عملنا عن كثب طيلة العام الماضي في مجالات مثل تدمير المخزونات. وساعدنا على إنشاء موقع على شبكة الإنترنت بشأن هذا الموضوع. وقدمنا الدعم كذلك لمشروع الأمم المتحدة للسلامة من الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة، ونواصل دعم قاعدة بيانات استثمارات الإجراءات المتعلقة بالألغام.

وقد كانت الشراكة واضحة بشكل خاص طيلة العام الماضي في استحداث استراتيجية الأمم المتحدة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥. وهذه الاستراتيجية، التي نؤيدها بقوة، انبثقت من مدخلات واسعة النطاق من البلدان المتضررة بالألغام والبلدان المانحة والبرامج الميدانية والمنظمات غير الحكومية والوكالات ذات الخبرة في هذا المجال. وهذه الاستراتيجية حكيمة وتأتي في الوقت المناسب. وهي تحدد الأهداف العالمية والأغراض المحددة للأمم المتحدة.

الشراكة مع القطاع الخاص مجال هام آخر تحدد في تقرير الأمين العام. وتوفير السبل للأفراد والمنظمات والشركات للإسهام في قضيتنا المشتركة عنصر هام في ضمان استدامة جهود الإجراءات المتعلقة بالألغام. وفي هذا الصدد، يسرني أن يكون القطاع الخاص الكندي قد أصبح مشاركا فعالا في حملة ''تبنَّ حقلا من حقول الألغام''، التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال مبادرة ''ليلة الألف عشاء''، التي اتخذتها المؤسسة الكندية للألغام الأرضية. ومن خلال هذه المبادرة سيستضيف آلاف من الأفراد في جميع أنحاء العالم أحداثا لجمع الأموال والتوعية، أو يشاركون في هذه الأحداث، في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ أو حوالي هذا التاريخ.

وفضلا عن تشاطر قضية مشتركة في معالجة المشكلة العالمية للألغام الأرضية، فإننا نتشاطر المسؤولية عن أرواح مَن قُتلوا نتيجة استعمال تلك الأسلحة، كما أن علينا التزاما بتقديم المساعدة إلى ضحايا الألغام الأرضية. والمثال المؤسف لأفغانستان، التي روعتها الألغام الأرضية طيلة أكثر من عقدين من الصراعات، يدعونا إلى التفكير في الاحتياجات الطبية وغيرها من الاحتياجات العاجلة للناجين من الألغام الأرضية، وفي إعادة إدماجهم اجتماعيا واقتصاديا في مجتمعاتهم. والاجتماع بالناجين من الألغام الأرضية — ومعظمهم من المدنيين وحوالي نصفهم من الأطفال — أفضل وسيلة لتبديد أسطورة

''الاستخدام المسؤول'' للألغام الأرضية. وهي أقوى وسيلة لإقناع جميع الدول بأن الحظر الكامل لهذا السلاح هو السبيل الوحيد الذي يمكن اتباعه من أجل التقدم.

وعملا على تحقيق عالم خال من إرهاب الألغام الأرضية، فإن العناصر الرئيسية لنجاحنا حتى الآن هي الاستمرار في شراكاتنا مع منظومة الأمم المتحدة ومع المجتمع غير الحكومي ومع المنظمات الإنسانية الدولية، مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية، ومع الدول والمؤسسات المعنية في جميع أنحاء العالم. ومن خلال الزعامة التي قدمتها الأمم المتحدة، يمكننا أن نعزز هذه الشراكات وأن نتحرك قدما بروح الجماعة والزمالة. ومن خلال الإقناع الأخلاقي الذي تضطلع به المنظمة، يمكننا أن نتوسع في النجاح الذي حققناه حتى الآن. ويمكننا أن نجعل اتفاقية أوتاوا معيارا للعالمية والشمولية الضرورية للاستئصال الكامل لآفة الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

السيد البعباع (الجماهيرية العربية الليبية) (تكلم بالعربية): يواصل المجتمع الدولي التعبير عن انشغاله بمشكلة الألغام المضادة للأفراد، ويبذل المزيد من الجهود للتخلص من هذه المشكلة، التي سيظل العالم أجمع يعاني منها في العقود القادمة، إلى أن يتم توفير الموارد اللازمة والعزم والتصميم الدوليين والإرادة السياسية للقضاء عليها نهائيا. وبالرغم من التقدم البسيط الذي تم تحقيقه في السنوات الأخيرة، فإن محاولاتنا في هذا الشأن لا تزال تتعثر.

ولقد أدرك العالم أجمع خطورة الألغام الأرضية والمخاطر التي تنتج عن استعمالها في المنازعات المسلحة والحروب، ذلك أن عدد القتلى والمصابين من جراء استخدامها طوال القرن الماضي يفوق عدد القتلى والمصابين من جراء استخدام الأسلحة النووية. وإذا كانت الدول الكبرى قد توقفت عن استخدام الأسلحة النووية فإنها سعت إلى تطوير الألغام المضادة للأفراد وتفننت في إنتاج أنواع كثيرة منها فأصبحت تتخذ أشكالا متعددة منها على شكل لعب أطفال أو أجهزة راديو أو أقلام أو ولاعات. وهذا السلاح الرهيب هو من أكثر الأسلحة بشاعة وفتكا. فالألغام تُلحق أضرارا كثيرة بالإنسان وهي لا تفرق بين طفل أو امرأة أو بين جندي مسلح أو مدني مسالم. وهي موت بطيء يبقى متخفيا في الأرض وتحت الرمال أو الأشجار أو الأدغال، يتربص بالإنسان ليقتله أو يشوهه أو يجعله عاجزا أو مُعاقا. ويعني ذلك أن علاجه وإعادة تأهيله يحتاجان إلى موارد مالية ونفسية هائلة.

والمأساة الحقيقية عند استخدام الألغام في المنازعات والحروب هي أن المنازعات يتم إيجاد حلول لها، والحروب تنتهي، ويعود الجنود إلى بلدانهم، ويتم نسيان القضايا التي تؤجج المنازعات المسلحة، ولكن الألغام تبقى مدفونة ومخفية تهدد يوميا حياة الآلاف من النساء والأطفال. والناس العاديون الذين يعودون إلى بيوتهم ومزارعهم وأراضيهم بعد انتهاء المنازعات والحروب للتمتع بالسلام لا يدرون أن هذا العدو الخفي هو في انتظارهم. وبمعدل كل عشرين دقيقة تقريبا يقع حادث من حوادث انفجار الألغام في مناطق مختلفة من العالم بحيث تسفر هذه الحوادث كل شهر عن مقتل حوالي ٥٠٠ شخص وتشويه أكثر من ٢٠٠ ١ شخص حسب بعض التقديرات. وهناك أكثر من ١٢٠ مليون لغم مدفون في الغابات والأدغال والصحارى والجبال والحقول في أكثر من ٧٠ دولة تنتظر إجراء دوليا حاسما للقضاء على هذه المشكلة، مرة واحدة وإلى الأبد. والمنطقتان العربية والأفريقية هما من أكثر مناطق العالم التي تعاني من جراء الألغام المزروعة فيها.

ففي أفريقيا أكثر من ٥٠ مليون لغم مزروع في ١٨ دولة فيها، وهذه الألغام تسببت في تشويه حوالي ٠٠٠ ٣٠ شخص معظمهم من الأطفال والنساء وهي تشكل عائقا كبيرا أمام عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا.

وقد طالبت القمة الأفريقية الأوروبية التي انعقدت في القاهرة في نيسان/أبريل من العام الماضي بضرورة تكثيف الجهود لتطهير القارة الأفريقية من الألغام ونشر حملة توعية حول مخاطرها وتنمية القدرات الذاتية للدول المتضررة لتمكينها من التخلص من هذه الألغام ومساعدة ضحايا الألغام وإعادة تأهيلهم وتوفير الدعم المالي والفني للدول المعنية لتحقيق هذه الأهداف.

أما في المنطقة العربية فهناك ١٣ دولة تعاني من هذه المشكلة من بينها بلادي ليبيا. وقد عقدت عدة مؤتمرات وندوات، بعضها تحت إشراف جامعة الدول العربية، لتنسيق الجهود المحلية والإقليمية للتعامل مع مشكلة الألغام الأرضية وتأثيراتها السلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لقد عانت ليبيا من مشكلة الألغام المزروعة في أراضيها أثناء الحرب العالمية الثانية. وقد أشارت تقارير سابقة للأمم المتحدة إلى أن قوات الحلفاء وقوات المحور زرعت ملايين الألغام والأجهزة المتفجرة في شمال أفريقيا قبل أكثر من ٥٠ عاما. وقد تسبب ذلك في فقد الآلاف من الأرواح البريئة وإصابة آلاف آخرين بعاهات مستديمة، بالإضافة إلى عرقلة تنمية المناطق المزروعة فيها هذه الألغام سواء في مجال مكافحة التصحر أو في مجال شق الطرق أو استغلال الموارد الطبيعية أو الاستصلاح الزراعي ... الخ.

إن زراعة هذه الألغام في أراضينا هي من مسؤولية الدول المتحاربة التي أقدمت على ذلك في سبيل مصالحها العسكرية أثناء الحرب، دون أي اهتمام بالآثار المترتبة على

ذلك بالنسبة لسكان البلاد. ولذلك فإن مطالبنا العادلة، التي أيدها العديد من المنظمات الدولية والإقليمية، هي ضرورة تحمل الدول التي زرعت هذه الألغام مسؤولياتها وقيامها بدور رئيسي لإزالة هذه الألغام ودفع التعويضات للضحايا، خاصة وأن مشكلة هذه الألغام معقدة من عدة أوجه: أولا، إن أسلوب زرع ورص الألغام لكل دولة من الدول المتحاربة في الصحراء يختلف عن أسلوب غيرها من الدول المتحاربة؛ المشكلة الثانية، هي تآكل أجزاء من الغطاء الخارجي لهذه الألغام، بسبب العوامل الطبيعية، مما يجعلها أكثر حساسية وقابلية للانفجار بأقل حركة، ويؤدي ذلك إلى وقوع الكثير من الضحايا، وهذا يتطلب تقنية عالية للتعامل معها وإبطال مفعولها؛ ثالثا، إن ما يزيد من خطورة هذه الألغام أيضا أنها أصبحت مبعثرة في الصحراء بسبب التعرية وحركة السيول والكثبان الرملية.

لقد سبق لوفد بلادي أن أعلن من فوق هذه المنصة، عن الاتفاق التاريخي الذي أبرم بين ليبيا وإيطاليا في تموز/يوليه ١٩٩٨ والذي يقضي بتعاون البلدين في إزالة الألغام من الأرض الليبية وتقديم العلاج والتعويضات للأشخاص المتضررين وإنشاء صندوق مشترك لتمويل عمليات تعمير المناطق المتضررة ومساعدة المعاقين وإقامة مركز طبي لعلاج المشوهين من جراء الألغام.

ونود بهذه المناسبة أن نعرب عن ارتياحنا لتوقيع البلدين في الأسبوع الماضي، خلال الاجتماع الثاني للجنة الفنية المعنية بوضع آلية لتنفيذ الإعلان المشترك ومذكرة التفاهم الموقعين بين البلدين، على اتفاق يتضمن عدة خطوات عملية في هذا الخصوص من بينها، الاتفاق على مشروع محدد للتعامل مع الألغام والشروع في تدريب العناصر الليبية للكشف عن الألغام ومخلفات الحرب وإزالتها تمهيدا لتطوير المناطق المتضررة وتنميتها. وسيقوم الجانب الإيطالي بتوفير الآليات والمعدات اللازمة لذلك. ونحن نتطلع إلى قيام الجانب الإيطالي بتنفيذ الالتزامات الأخرى قريبا ومن بينها إنشاء مركز معلومات وبيانات في ليبيا يحتوي على المعلومات والبيانات والوثائق الفنية والتاريخية، بما فيها الصور الجوية لحقول الألغام والخرائط وعمليات التلغيم ...الخ.

إن هذا الاتفاق الهام بين إيطاليا وليبيا يعتبر سابقة ممتازة. وإننا ندعو الدولتين الأخريين اللتين ساهمتا في تلغيم الأراضي الليبية أثناء الحرب العالمية الثانية إلى أن تحذو حذو إيطاليا وأن تبرما اتفاقيات مشابهة مع بلادي لتساعدنا في القضاء على مشكلة الألغام التي مضى على وجودها أكثر من نصف قرن، وأن تقدما التعويضات اللازمة للشعب الليبي عن الأضرار التي لحقت به من جراء هذه الألغام.

إن بلادي تؤيد الحملة التي يشنها المجتمع الدولي للقضاء على مشكلة الألغام، وكذلك الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الدولية والإقليمية وفي مقدمتها الصليب الأحمر، من أجل المساهمة في تقليل المعاناة البشرية والتصدي لهذه المشكلة المعقدة، وتعبئة الموارد وتقديم المساعدات المختلفة في هذا الشأن.

إننا نتضامن مع الأهداف النبيلة التي تسعى اتفاقية أوتاوا لتحقيقها، إلا أننا نعتبر أنها تفتقد شيئا أساسيا وهو خلوها من أية أحكام بشأن تحديد المسؤولية القانونية للدول التي زرعت الألغام في أراضي دول أخرى، وحق الدول المتضررة المشروع في الحصول على التعويض اللازم من هذه الدول طبقا لأحكام القانون الدولي.

ونود أن نشكر بهذه المناسبة الأمين العام على التقرير الدوري المعروض علينا الآن في الوثيقة A/56/448. والملاحظ في هذا التقرير أن هناك بعض التقدم ولو ببطء في جهود الأمم المتحدة في مجال دعم العمليات، إذ ازداد، مثلا عدد البلدان المتضررة التي تقدم لها الأمم المتحدة دعما مباشرا من ٢٦ إلى ٣٠ بلدا خلال العام الماضي، وتم وضع معايير دولية منقحة للإجراءات المتعلقة بالألغام تحت رعاية الأمم المتحدة، وذلك من أجل الاستفادة من خبرات الهيئات العالمية المعنية بعمليات إزالة الألغام.

وتسعى الأمم المتحدة أيضا مشكورة لتطبيق الدروس المستخلصة من خبراتها المكتسبة في بلدان معينة للاستجابة لحالات الطوارئ المتعلقة بإزالة الألغام في بلدان أخرى. كما تم إدخال تحسينات أخرى على نظام إدارة المعلومات الخاصة بالإجراءات المتعلقة بالألغام. وسارع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا إلى دعم برامج جديدة متعلقة بالألغام في بلدان جديدة.

كذلك يلاحظ نجاح حملة جمع التبرعات التي تنظمها بعض المنظمات غير الحكومية والتي ينبغي التوسع فيها وابتكار وسائل وسبل جديدة يساهم فيها القطاع الخاص والمجتمع المدني لحشد الموارد وتوفيرها للدول المتضررة لإزالة الألغام. كما لا يفوتنا أن نعبر في هذا الخصوص عن امتناننا لدولة الإمارات العربية المتحدة على دعمها السخي لبرنامج إزالة الألغام في جنوب لبنان وتعزيز القدرات الوطنية في هذا الخصوص.

وأود أن أشير أيضا إلى ما أوضحه الأمين العام بحق، في الفقرة ٥١ من تقريره، من أنه ما دامت الصراعات دائرة، فإن زرع الألغام سيظل مستمرا. ففي أفغانستان مثلا، يؤكد التقرير أنها من أشد بلدان العالم تأثرا بالألغام الأرضية والأجهزة غير المتفجرة. وإن الصراع الذي يدور فيها الآن والذي تستخدم فيه القنابل العنقودية سيزيد من تفاقم المشكلة، خاصة وأن كل الأسلحة التي تستخدم فيها تعاني، حسب قول الخبراء، من نسبة

إخفاق تبلغ ٢٣ في المائة، بما في ذلك الأسلحة الذكية. وستدفع الأعمال الحربية والجفاف السكان المدنيين واللاجئين إلى النزوح إلى حقول ألغام تختفي تحت طبقة كثيفة من الثلوج، أو إلى مناطق أخرى مليئة بألغام نائمة وقنبلات قاتلة شديدة الحساسية تنفجر لدى الاقتراب منها. وكل ذلك يتطلب مضاعفة الجهود الدولية للتخفيف من المعاناة الكبيرة للشعب الأفغاني من هذه المشكلة.

في الختام يود وفد بلادي أن يشير إلى تقرير الأمين العام حول استراتيجية الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥. والذي يحاول وضع استراتيجية محددة من أجل التصدي لمشكلة الألغام على نطاق عالمي. ونحن نطالب الأمانة العامة ببذل جهود إضافية لمراجعة هذه الاستراتيجية، لكي تعكس الاحتياجات الفعلية لجميع الدول التي تضررت من مشكلة الألغام، حتى يمكن للأمم المتحدة مواجهة هذا التحدي بنجاح وفعالية من أجل بناء عالم ينعم بالأمن والسلام والطمأنينة.

السيد جاكوب (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): تعي إسرائيل جيدا العواقب الإنسانية الوخيمة لاستخدام الألغام الأرضية على نحو غير مسؤول. وتعلق حكومة إسرائيل بالتالي أهمية خاصة على الإجراءات الرامية إلى منع المعاناة الإنسانية في هذا الصدد وتقليل هذه المعاناة إلى أدنى حد.

ونتشوق إلى يوم تخلو فيه الحياة المدنية من خطر الألغام الأرضية المضادة للأفراد. فلا مكان في المجتمع المدني لأن تطارده أصداء طلقات أطلقت منذ زمن بعيد وصراعات تحتدم في أماكن نائية. فهي من الآثار المأساوية للحرب، تصيب الأبرياء، وتمزق حياة المدنيين، وتعذب الأسر. ومع ذلك فإن وميضا من الأمل يشع في ظلال المأساة، ذلك أن أبناء دول مختلفة كانوا مشتبكين في ميادين قتال الأمس يقومون بتطهير حقول الألغام اليوم.

وهذا في الواقع يلمّ بأطراف أهم موضوع للجهد المبذول لمواجهة الدمار الناجم عن الألغام الأرضية المضادة للأفراد، ألا وهو التعاون. ويؤكد تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام (A/56/448) ما تبيّن منذ فترة تكاد لا تبلغ ١٠ سنوات، من أنه لم يعد بإمكان الإجراءات التي تتخذها فرادى الدول وحدها نزع فتيل التهديد الذي تشكله من الوجهة الإنسانية الألغام الأرضية المضادة للأفراد. بل إن هذا التعاون يزداد أهمية في حالات ما بعد الصراع.

وينبغي التشديد على أن الألغام الأرضية بنات السياق الذي توجد فيه. فهي تولد في جو الرعب والتهديدات، تماما كما تضعُف في سياق التعاون والنوايا الحسنة بين الدول.

وقد اتخذت إسرائيل خطوات عملية للحد من انتشار الألغام الأرضية المضادة للأفراد ومن آثارها الضارة في الشرق الأوسط وخارجه. وتشمل هذه الخطوات ما يلي.

لقد أوقفت إسرائيل إنتاج الألغام الأرضية المضادة للأفراد بأكمله. فأعلنت من طرف واحد في عام ١٩٩٤ وقفا طوعيا لتصدير جميع أنواع الألغام المضادة للأفراد. وأعلنت هذا الوقف اعترافا منها بجسامة العواقب الإنسانية المقترنة بالألغام الأرضية المضادة للأفراد وضرورة فرض ضوابط ذاتية في هذا الصدد. وفي عام ١٩٩٩، جرى تمديد الوقف مدة ثلاث سنين إضافية.

وصدقت إسرائيل على البروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، وقدمت للأمم المتحدة أول تقاريرها الوطنية السنوية، وفقا للفقرة ٤ من المادة ١٣ من البروتوكول.

وترى إسرائيل أن مسألة التعاون الدولي في مجالات تطهير الألغام والتوعية بشأنها وتأهيل ضحاياها أمر في غاية الأهمية. وتسهم هذه المبادرات في الجهود المبذولة على الصعيد العالمي بهدف التخفيف من حدة المشاكل الإنسانية المقترنة بالألغام.

وفي هذا السياق، تشترك إسرائيل بالتضافر مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، على مدى السنوات الست الماضية، في مشروع للتوعية بالألغام يجرى في أنغولا ويرمي لتثقيف السكان المحليين في مختلف مناطق هذا البلد بشأن أخطار الألغام. وقد رُفع مستوى مشاركة إسرائيل في هذا المشروع هذا العام، ويعمل أربعة متطوعين إسرائيليين في الوقت الحاضر، تتولى إسرائيل الإنفاق عليهم، في هذه المنطقة. كما زادت إسرائيل مساهمتها المالية في ذلك المشروع زيادة كبيرة.

ويمكن أيضا أن تكون هذه السياسة ذاتها من التدابير الهامة لبناء الثقة. وفي هذا الصدد، اضطلعت إسرائيل بالاشتراك مع الأردن، في عام ١٩٩٧، بمشروع لإزالة الألغام في وادي عربة، للتمكين من استغلال المنطقة زراعيا. وبالمثل، اشتركت إسرائيل والأردن وكندا والنرويج عام ١٩٩٨ في مشروع رباعي يرمي إلى تطهير الألغام من وادي الأردن وتأهيل ضحايا الألغام الأردنيين طبيا. وفي هذا الصدد نظمت إسرائيل واستضافت في نيسان/أبريل من ذلك العام حلقة عمل عن تأهيل ضحايا الألغام.

ونرى أن التدابير التي اتخذتها إسرائيل ستسهم في استقرار منطقتنا. كما أن إسرائيل لا تزال واثقة من أن أفضل طريق لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في الحظر الشامل هو اتخاذ تدابير لبناء الثقة من قبيل التعاون في نزع الألغام والمصالحة بين الخصوم السابقين، مما يبني أساسا للاستقرار والأمن والسلام على الصعيد الإقليمي.

فلنأمل أن يؤدي التعاون الذي أعطيتُ أمثلة عليه هنا بالمثل إلى شفاء العالم من الخراب الذي تسببه هذه الأجهزة وإلى وضع حد للأعمال القتالية التي تؤدي لانتشارها.

السيد لي كي – شيون (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب عن تقديري للأمين العام لإعداده تقريرا شاملا يسلط الضوء على الإنجازات التي تحققت حتى الآن والتحديات الماثلة في مجال تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام.

منذ اعتماد مسألة الإجراءات المتعلقة بالألغام كأحد البنود في جدول أعمال الجمعية العامة في عام ١٩٩٣، أُحرز قدر كبير من التقدم في الجهود الدولية المبذولة لمعالجة هذه المشكلة. وكما يشير الأمين العام في تقريره، فقد نما الوعي العام والسياسي بمشكلة الألغام الأرضية في السنوات الأخيرة. ونتيجة لذلك، أخذ إنتاج الألغام الأرضية المضادة للأفراد واستعمالها في التناقص، ويجري التقيد بالفعل بوقف طوعي على نقل هذه الأسلحة، وتمت إزالة الألغام من عدد من المناطق، ودمرت ملايين الألغام الأرضية المخزونة. وأهم من ذلك أنه حدث انخفاض كبير في عدد الإصابات الناجمة عن الألغام.

ومع أنه تقدم محمود، فإننا يجب ألا يغيب عن أنظارنا الواقع الحالي. فالألغام الأرضية ما زالت تمثل تهديدا مميتا للمدنيين الأبرياء في مناطق الصراع وما بعد الصراع. ومن بين ضحاياها يسقط الكثير من النساء والأطفال. هذا علاوة على أن الألغام لا تزهق الأرواح فحسب بل إنها تعرقل أيضا التنمية الاجتماعية – الاقتصادية وجهود الإعمار وعمليات المعونة الإنسانية، وعودة اللاجئين والمشردين. كما أن وجود هذه الأسلحة الغدارة يعطل عمل العديد من الوكالات في منظومة الأمم المتحدة.

ومن الواضح أن الحاجة تقتضي أن يتصدى المجتمع الدولي على نحو أفضل لمحنة البلدان المتضررة بالألغام. وعند معالجة المشاكل المرتبطة بالألغام المضادة للأفراد، لا بد من اتباع نهج شامل يتضمن إزالة الألغام وتقديم المساعدة في حالات الطوارئ، والتوعية بالألغام، وتعبئة الموارد.

إن منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الإقليمية والحكومات الوطنية، أضحت تشارك على نحو متزايد في أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام. ووفد بلادي يسعده أن يلاحظ أن شراكات جديدة للقطاع الخاص نشأت في السنوات الأخيرة للمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام وتطوير آليات جديدة لتعزيز التنسيق بين المانحين والوكالات.

وفي هذا السياق، أود أن أشدد على أهمية الدور التنسيقي المركزي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في توليد التداوب بين مختلف الأطراف الفاعلة. ويود وفد بلادي بصفة خاصة أن يثني على جهود دائرة الأمم المتحدة للاجراءات المتعلقة بالألغام التي تؤدي دور الجهة التنسيقية للأنشطة الدولية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام. كما نقدر العمل المهم الذي تضطلع به وكالات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

واسمحوا لي أن أستعيد بضع دقائق لأعلق على بعض من آخر التطورات في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، والتي لخصت في تقرير الأمين العام.

أولا، يرحب وفد بلادي بقيام الأمم المتحدة بوضع استراتيجية محددة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥، استجابة لقرار الجمعية العامة ٥٥/١٢٠. ونحن نرى أن هذه الخطة المتوسطة الأجل تتسم بالشمول والاستيعاب، بمعنى أنها تدخل في حسابها آراء طائفة عريضة من الشركاء بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والبلدان المتضررة من الألغام والبلدان المانحة. وهي من خلال تحديد أهداف مشتركة وغايات محددة لجهود الأمم المتحدة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، توفر إطارا ناجعا لمعالجة مشكلة الألغام الأرضية استراتيجيا على الصعيدين الوطني والعالمي.

ثانيا، نثني على التقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة فيما يتعلق بدعم العمليات. وكما يلاحظ الأمين العام في تقريره، فإن الأمم المتحدة توفر الآن دعما مباشرا لـ ٣٠ بلدا، بما في ذلك إعداد برامج جديدة للمساعدة، وبرامج حالات الطوارئ التي أطلقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتلك البرامج أبرزت الحاجة إلى استحداث خطة للاستجابة لحالات الطوارئ من خلال تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام.

ثالثا، اعترافا بأن وجود نظام شامل لإدارة المعلومات أساسي لضمان فعالية الإجراءات المتعلقة بالألغام، نسجل مع الارتياح أن فريق التنسيق المشترك بين الوكالات أيد مؤخرا سياسة إدارة معلومات الإجراءات المتعلقة بالألغام. وقد تشجعنا بصفة خاصة بزيادة تطوير وتعميم نظام إدارة معلومات الإجراءات المتعلقة بالألغام، المعمول به الآن في ١٧ بلدا، وتدشين النسخة الأولى من الشبكة الإلكترونية للمعلومات المتعلقة بالألغام في أيلول/سبتمبر الماضي.

في آذار/مارس ١٩٩٩، شهدنا بدء سريان اتفاقية أوتاوا التي تستهدف الحظر التام للألغام المضادة للأفراد، وكذلك بدء سريان البروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، الذي يقيد استعمال الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ووفد بلادي يوافق على الرأي القائل إن معاهدة حظر الألغام توفر إطارا شاملا لجوانب عديدة من الإجراءات المتعلقة بالألغام. غير أن البروتوكول الثاني المعدل يتضمن، فضلا عن ذلك، جانبا إنسانيا، حيث أنه يحظر الاستعمال العشوائي للألغام المضادة للأفراد. وفي رأينا أنه ينبغي أن يكون لهاتين الآليتين وزن متكافئ في التعامل مع مشاكل الألغام.

وجمهورية كوريا ملتزمة بالجهود العالمية التي تستهدف حماية المدنيين من جائحة الألغام الأرضية. وقد انضمت حكومتنا هذا العام إلى اتفاقية الأسلحة التقليدية المعنية وبروتوكولها الثاني المعدل. كما أنها ما فتئت منذ عام ١٩٩٧، تتقيد بأمانة بتمديد غير محدد الأجل للوقف الاختياري الذي فرضته على تصدير الألغام المضادة للأفراد.

وفضلا عن ذلك، تسلم جمهورية كوريا بأن تأمين أساس مالي كاف للإجراءات المتعلقة بالألغام يعد شرطا أساسيا لضمان فعالية هذه الإجراءات، وبالتالي فإنها تدعم مختلف برامج المساعدة التي تنفذ تحت قيادة الأمم المتحدة في هذا المجال. ولا تزال حكومتنا تشارك في فريق دعم الإجراءات المتعلقة بالألغام، وهي تقدم مساهمات سنوية لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات للمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام. ونحن نشاطر الأمين العام رأيه بضرورة أن تؤمن الأمم المتحدة أساسا ماليا سليما لتلبية الطلبات المتزايدة للبلدان المتضررة من الألغام. ومن هذا المنطلق، ستواصل حكومتنا تقديم المساهمات الواجبة لدعم هذه القضية النبيلة.

وتشاطر الجمهورية الكورية المجتمع الدولي شواغله إزاء المعاناة الإنسانية الهائلة التي تتحملها البلدان المتضررة من الألغام. ونعتقد أنه لا يمكن للبشر في تلك البلدان، في ممارسة حياتهم، أن يتخلصوا من خوف الوقوع في شراك الألغام، إلا بجهود تعاونية منسقة من جانب المجتمع الدولي، وقيام الأمم المتحدة بدور المركز التنسيقي لهذه الجهود. وبوسعي أن أؤكد للجمعية العامة أن جمهورية كوريا ستواصل المشاركة في الجهود الدولية المبذولة لهذا الغرض.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): في كل عام يشترك بلدي في المناقشة المتعلقة بهذا البند، وسوف يواصل القيام بذلك ما دامت هذه المشكلة قائمة. إن جمهورية كرواتيا لها تجربة مباشرة مع الآثار المدمرة التي تخلفها الألغام، ومن ثم، فإنها تعلق أقصى أهمية على تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام. وترحب بلادي بكل الجهود التي تؤدي إلى فرض حظر عالمي شامل على الألغام الأرضية المضادة للأفراد، والتخلص من مخزوناتها الحالية. وعليه، فإننا نساند التزام الأمم المتحدة بتسهيل هذه العملية، ونود أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقديمه هذا التقرير الشامل عن تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام.

يقدر أن هناك ما يقرب من ١,٢ مليون لغم من الألغام الأرضية المضادة للأفراد وغيرها من الذخائر غير المنفجرة مبعثرة في مساحة ٤ ٠٠٠ كيلومتر مربع من أراضي كرواتيا. وهذه المناطق الموبوءة بالألغام لم تستخدم منذ سنوات طويلة، وهي تمثل للحكومة مشكلة اقتصادية كبرى، حيث أن الألغام تعرقل تطوير الهياكل الأساسية فيها وجهود التعمير وعملية عودة اللاجئين وإعادة إدماجهم في المجتمع. وعدم وجود خرائط لحقول الألغام الحالية يشكل لنا عقبة إضافية في عملية إزالة الألغام. وأود بالتالي أن أكرر دعوتي لجميع من يستطيعون تزويدنا بهذه الخرائط أن يفعلوا ذلك دون مزيد من التردد.

إن الانخراط في عملية الإجراءات المتعلقة بالألغام لا يتطلب توفر الشجاعة والوقت فحسب، بل أيضا موارد مالية كبيرة. والحكومة الكرواتية توفر ما يقرب من ٨٠ في المائة من الأموال المطلوبة لتنفيذ البرنامج الوطني لإزالة الألغام، بما في ذلك عن طريق قروض من البنك الدولي وأرصدة ائتمانية أخرى. ومن المؤسف أن كرواتيا، بسبب ضخامة حجم المشكلة، وعلى الرغم من كل ما حصلت عليه من منح وقروض، لم تتمكن من الوفاء بالاحتياجات المتبقية وإكمال البرنامج كما كان مخططا له. وبالتالي، فإنني أهيب بجميع البلدان المانحة أن تدعم جهودنا في هذا المجال. وفي هذه المرحلة، أود أن أعرب عن عميق امتناننا لكل الأفراد والمنظمات والبلدان الذين استثمروا وقتهم القيم وقدموا دعمهم المالي لصالح الجهود المبذولة من أجل الإجراءات المتعلقة بالألغام في كرواتيا.

ومن المتوقع أن يتم في المستقبل القريب استحداث وتنفيذ تكنولوجيات متقدمة جديدة للكشف عن الألغام. وأملنا أن يؤدي هذا إلى تعجيل الإجراءات المتعلقة بإزالة الألغام، وتخفيض تكلفتها وزيادة موثوقيتها وأمانتها. وفي هذا الصدد، يبحث فريق من الخبراء الكرواتيين عن السبل التي تكفل تصميم مشاريع أكثر أمانا وفعالية من حيث التكلفة لتيسير الإجراءات المتعلقة بالألغام بشكل فعال. ويقوم المركز الكرواتي للأعمال المتعلقة بالألغام بتنفيذ عدة مشاريع في مجال البحث والتطوير. وقد أجرى المركز تجربة ميدانية بمعونة من اللجنة الأوروبية جرب خلالها ٢٩ جهازا معدنيا للكشف عن الألغام. ويجري المركز أيضا تجارب على عدة ماكينات لإزالة الألغام.

ويوافق معظمنا على أن إبرام اتفاقية أوتاوا في عام ١٩٩٧ كان نقطة تحول في تيسير الإجراءات المتعلقة بالألغام في كل أنحاء العالم. وقد تم إنجاز الكثير في غضون ذلك، إلا أنه ما زال هناك الكثير الذي يلزم إنجازه. ونحن نهيب بالدول التي ما زالت خارج إطار اتفاقية أوتاوا أن تنضم إلى غالبية دول العالم فتعمل معا لاستئصال شأفة هذه الأسلحة.

وتهتم كرواتيا بمتابعة عملية أوتاوا كيما تعمل كعنصر حفاز لنهوض حقيقي بالإجراءات المتعلقة بالألغام من كل جوانبها. لقد كانت الطبيعة الإنسانية لحركة أوتاوا بالذات هي التي مكنتها من تقديم هذا القدر الكبير من الإسهام في تهيئة الإرادة السياسية والاستعداد اللازمين لدعم هذه المبادرة الجديرة بالثناء. واستنادا إلى خبرتنا نعتقد اعتقادا راسخا بأنه ما زال يلزم اتخاذ المزيد من الإجراءات القوية لإزالة الألغام على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي.

وعلى الصعيد الوطني، سنت كرواتيا بالفعل تشريعا يؤكد صلاحية اتفاقية أوتاوا، وهي تقوم بالأعمال التحضيرية النهائية في صياغة تشريع جديد بشأن استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد من جميع جوانبها. وعندما يقر البرلمان هذا التشريع، الذي يجري استعراضه حاليا في مختلف الوزارات ذات الصلة، فإنه سيحرم استخدام أو إنتاج أو تخزين أو نقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وأود أن أؤكد أنه ريثما يتم ذلك فإن أحكام الاتفاقية ستجب تشريعاتنا الوطنية وفقا لأحكام دستورنا، وبالتالي يكون تنفيذها مضمونا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كامارا (سيراليون).

وعلاوة على ذلك، اعتمدت وزارة الدفاع الكرواتية مؤخرا خطة دينامية لتدمير المخزونات من الألغام المضادة للأفراد، وهي تدعو إلى تدمير كل المخزونات الموجودة في كرواتيا في موعد غايته تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، أي قبل الموعد النهائي المحدد لذلك وهو آذار/مارس ٢٠٠٣ بوقت طويل. وكان التدمير الأولي للمخزونات قد حدث في صيف عام ١٩٩٩ ولم تتم متابعته بسبب إعادة تنظيم قطاع الدفاع.

وكما ذكرت من قبل، يوجد في كرواتيا برنامج شامل للأبحاث في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، ومما لا شك فيه أن الفتوحات العلمية التي من المؤكد أن تنجم عن ذلك البرنامج ستفيد في تعزيز مكافحة هذه الآفة.

وستواصل كرواتيا العمل بجد مع جميع البلدان المهتمة بالموضوع في دعم اتفاقية أوتاوا في المرحلة التالية. وفي الاجتماع الثالث الأخير الذي عقدته الدول الأطراف في الاتفاقية في ماناغوا، قدمت كرواتيا إسهاما إضافيا بتوليها مع استراليا الرئاسة المشتركة للجنة الدائمة المعنية بتدمير المخزونات.

وفي الوقت الحالي الذي تجد فيه الأمم المتحدة نفسها على عتبة حقبة جديدة تسند إليها فيها مسؤولية واسعة عن الشؤون العالمية، فإننا نعول على استمرار قيادتها وتنسيقها لعملية القضاء على آفة الألغام الأرضية. وبوسعي أن أؤكد للجمعية العامة أن كرواتيا ستظل تشارك بنشاط في هذه العملية.

السيد لينغ (بيلاروس) (تكلم بالروسية): ترحب جمهورية بيلاروس بتقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام، وكذلك بالدور التنسيقي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في هذا المجال.

إن بيلاروس – كدولة شهدت أراضيها أعمالا قتالية كثيفة خلال حربين عالميتين – تشاطر تماما شواغل المجتمع الدولي الإنسانية المتعلقة بالألغام، وهي تؤيد بصورة عامة كل المبادرات الرامية إلى حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وبلادنا لا تنتج الآن، كما أنها لم تنتج أبدا من قبل، أي ألغام أرضية مضادة للأفراد. وفي عام ١٩٩٥، وقعت بيلاروس على وقف اختياري لتصدير الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وتم تمديد هذا الوقف الاختياري حتى نهاية عام ٢٠٠٢.

وفي الوقت الحالي، لا تستطيع جمهورية بيلاروس الانضمام إلى اتفاقية عام ١٩٩٧ لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، لأنها ليس لديها الموارد المالية والتكنولوجية اللازمة للوفاء بالمتطلبات الأساسية لتلك الوثيقة – ألا وهي إزالة الألغام من أراضينا وتدمير المخزونات الموجودة من الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

ولا تزال بيلاروس تعاني من آثار الحرب العالمية الثانية. وموجود في أراضيها كميات كبيرة من الذخائر غير المنفجرة المتبقية، بما في ذلك الألغام الأرضية المضادة للأفراد، التي لا تزال تقتل وتشوه السكان المدنيين. وفي بيلاروس، يجري سنويا اكتشاف وتدمير ما يصل متوسطه إلى ٠٠٠ ٧ قطعة ذخيرة غير منفجرة بما فيها ألغام أرضية مضادة للأفراد. وكانت آخر عملية كاملة لإزالة الألغام في بيلاروس قد جرت في منطقتين من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٤، تم خلالها تطهير أكثر من ٠٠٠ ٣ هكتار من الأراضي، كما تم اكتشاف وتدمير ما يقرب من ٠٠٠ ١٣٠ قطعة ذخيرة غير منفجرة. ولم تجر أية عملية كاملة لإزالة الألغام في أراضينا منذ ذلك الحين بسبب الافتقار إلى الموارد المالية.

وتعاني جمهورية بيلاروس من مشاكل جمة فيما يتعلق بتدمير المخزونات الكبيرة من الألغام الأرضية المضادة للأفراد التي تركت في البلاد بعد تفكك الاتحاد السوفياتي. ومطلوب توفير تكنولوجيات خاصة لتدمير لتلك الألغام الأرضية. وسوف تساعدنا هذه التكنولوجيات في تفادي وقوع كارثة بيئية جديدة في بلادنا، التي ما زالت تتصدى منذ أكثر من ١٥ عاما لآثار التلوث الإشعاعي الواسع الانتشار الناجم عن كارثة محطة تشرنوبيل للقوى النووية. ولا يوجد أي من هذه التكنولوجيات في بيلاروس.

وتتقيد بيلاروس تقيدا صارما بالتزاماتها بموجب الاتفاقات الدولية في ميدان الأمن الدولي، وعدم الانتشار، وتحديد الأسلحة، ونزع السلاح. ولدينا تجربة في مجال القضاء على الأسلحة التقليدية في إطار معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. وعلى الرغم من الأعباء المالية الثقيلة التي تنوء بها بلادي، فإنها تعمل وحدها تقريبا دون أي مساعدة مالية خارجية، وقد استطاعت أن تفي بالتزاماتها الدولية وتخلصت من ١٠ في المائة تقريبا من مجموع المعدات العسكرية الثقيلة التي دمرت في أوروبا بموجب هذه المعاهدة.

لقد كانت تلك التجربة بالذات هي التي جعلتنا نتخذ نهجا مسؤولا وحذرا تجاه الانضمام إلى اتفاقية أوتاوا. إن هذه العملية ستنفذ مرحلة مرحلة في تزامن وثيق مع ما نحصل عليه من مساعدة مالية وتكنولوجية لإزالة الألغام وتدمير مخزونات الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وسيكون بوسع بيلاروس أن تنضم انضماما كاملا إلى الاتفاقية عندما يصبح واضحا لها أنها ستكون قادرة على تدمير مخزوناتها من الألغام الأرضية المضادة للأفراد في الإطار الزمني الذي حددته الاتفاقية.

ونحن مهتمون بتلقي مساعدة دولية للقيام بالمزيد من عمليات إزالة الألغام من أراضينا ولتدمير مخزونات الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وسوف نرحب بأية مقترحات ومبادرات ذات صلة بشأن التعاون في هذه الميادين.

لقد تم تقديم المعلومات بشأن توفير المساعدة لبيلاروس في هذه المجالات إلى المشاركين في حلقة العمل الدولية حول المشاكل المتصلة بالألغام التي نظمتها وزارة الشؤون الخارجية لبيلاروس والتي عقدت في مينسك في آذار/مارس ٢٠٠٠ وكذلك إلى ممثلي دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام الذين زاروا بيلاروس في آب/أغسطس ٢٠٠٠ في بعثة لتقييم الحالة هناك.

وقد أشار التقرير المقدم عن نتائج تقييم بعثة دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام إلى الحاجة الماسة لمساعدة بيلاروس على إزالة الألغام من أراضيها وتدمير مخزوناتها من الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

وختاما، أود أن أركز على أن جمهورية بيلاروس، رغم أنها ليست طرفا قانونيا في اتفاقية أوتاوا، تقوم عمليا بتنفيذ المتطلبات التي عليها وهي لا تمثل مصدرا لانتشار خطر الألغام.

السيد سيفيا ساموزا (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية.

ونود في البداية أن نشكر ونهنئ الأمين العام وموظفي الأمانة العامة الذين أعدوا التقرير المتعلق بالمساعدة على أعمال الألغام A/56/448 وإضافتيه ١ و ٢. ويتضمن التقرير المعلومات الكاملة عن سياسات الأمم المتحدة بشأن الأعمال المتعلقة بالألغام، وعن التقدم الذي أحرزته لجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، وعن أعمال الصندوق الاستئماني للمساعدة على الأعمال المتعلقة بالألغام وبرامج أخرى لإزالة الألغام في هذا الجانب.

ونرى في التقرير، الذي أعد عملا بطلب من الجمعية العامة في القرار ٥٥/١٢٠ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، الابتكارات والإنجازات الرئيسية للمجتمع الدولي وكذلك المشاكل التي واجهها في سنة ٢٠٠١ في أعماله المتعلقة بالألغام، معطيا الأولوية للمسائل المشتركة بين القطاعات التي تؤثر على جميع المهتمين بمكافحة الألغام الأرضية: التنسيق وتعبئة الموارد على الصعيد العالمي؛ وتقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية والمحلية؛ والمساعدة الطارئة؛ وإدارة المعلومات؛ ومراقبة الجودة، والتدريب والمعايير؛ وأنشطة الدعاية. ويشدد الأمين العام على تلك الحقيقة بقوله:

”أحرز تقدم كبير خلال الاثني عشر شهرا الماضية في ميدان الإجراءات المتعلقة بالألغام ولا سيما من ناحية التخطيط الاستراتيجي ودعم العمليات والتنسيق وإدارة المعلومات“. (A/56/448، الفقرة ٢)

ويشير التقرير إلى أن منظومة الأمم المتحدة تقدم الآن دعما مباشرا لـ ٣٠ بلدا، بزيادة أربعة بلدان عما كان في عام ٢٠٠٠، وأنه في حين أنه قد بدأ العمل بالبرامج الجديدة، فإن اثنين من البرامج التي بدأت في وقت سابق قد وصلت مرحلة

يمكن فيها بدرجة كبيرة خفض مستوى المساعدة التقنية الدولية والمقدمة من الأمم المتحدة. ولكن بينما يشير الأمين العام إلى هذا التقدم، فإنه يشير أيضا إلى شعور المجتمع الدولي بالقلق من أن الألغام الأرضية لا تزال تزرع في شتى البلدان.

ومن بين العناصر الجديدة الأخرى خلال الإثني عشر شهرا الماضية، أعد، تحت إشراف الأمم المتحدة وبمساعدة أساسية من مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، استعراض للمعايير الدولية لعمليات إزالة الألغام للأغراض الإنسانية المنشورة في عام ١٩٩٧. والمعايير الدولية المنقحة للاجراءات المتعلقة بالألغام تأخذ في الاعتبار التجربة المتراكمة خلال السنوات الأربع الماضية وتشمل أنشطة لم تعالج من قبل، مثل التوعية بخطر الألغام وتدمير المخزون منها.

وبعد أن تمكن عدد من بلدان منطقة أمريكا الوسطى من التخلص من شبح الحروب الأهلية التي أضرت بسكانها في الثمانينات، دعت سلطاتها، بعد أن أصبح السلام حقيقة بالفعل، منظمة الدول الأمريكية في عام ١٩٩١ إلى المشاركة في برنامج إزالة الألغام ودعمه، وهو الذي يُضطلع به كدلالة واضحة على رغبة شعوبها في أن تخلف صراعات الماضي وراءها وتبدأ مرحلة جديدة من التقدم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

واستجابة لذلك النداء، أنشأت منظمة الدول الأمريكية برنامج المساعدة لإزالة الألغام في أمريكا الوسطى، بمساعدة ومشورة مجلس الإدارة للدفاع المشترك بين البلدان الأمريكية. وعلى الرغم من بعض المصاعب، مثل توقف البرنامج مؤقتا بسبب الضربة العنيفة التي ألحقها الإعصار ميتش بالمنطقة، فإن البرنامج قد تطور بنجاح كبير، وهو يحظى بتضامن الدول الأخرى الأعضاء في المنظمة والمجتمع الدولي ككل. وفي محاولة لتغطية كل جوانب مشكلة الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وسعت منظمة الدول الأمريكية برنامج المساعدة لإزالة الألغام في أمريكا الوسطى وأنشأت هيئة العمل الشامل ضد الألغام المضادة للأفراد في عام ١٩٩٨، في إطار وحدة تعزيز الديمقراطية. ودَمَج هذا البرنامج في إطاره برنامج المساعدة لإزالة الألغام، وهو يمثل مركز تنسيق لمنظمة الدول الأمريكية في القطاعات الأخرى المتصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام.

والبرنامج ذو طابع إنساني بصفة رئيسية، حيث يسعى إلى استعادة سلامة وثقة المواطنين، وخفض تهديد وخطر الألغام الأرضية المضادة للأفراد وغيرها من الأجهزة المتفجرة والقضاء على ذلك التهديد والخطر إلى أقصى درجة ممكنة، واستعادة استخدام الأرض في المناطق المتضررة لتستخدم للزراعة وتربية الماشية. وقد كان هذا برنامجا متعدد الأطراف، بمشاركة المنظمات الدولية الأخرى وشتى الدول المانحة، بالإضافة إلى منظمة الدول الأمريكية. وقد حظي تنفيذه بمشاركة سلطات المجتمع المدني في بلدان أمريكا الوسطى المعنية. وتمتعت أربعة بلدان من أمريكا الوسطى بمساعدة برنامج منظمة الدول الأمريكية: هي غواتيمالا، وكوستاريكا، ونيكاراغوا، وهندوراس.

ويوفر البرنامج كمية كبيرة من الدعم السوقي والمعدات اللازمة للبلدان المتضررة. وتشمل المعدات التقنية أجهزة الكشف عن الألغام، والملابس الواقية والأجهزة التخصصية الأخرى التي تمكن من الكشف عن الألغام وتدميرها بسلام، مانحة الثقة اللازمة لمزيلي الألغام في أدائهم لعملهم. وأنواع الدعم الأخرى التي تمثل أيضا جزءا من الصفقة الشاملة لهيئة العمل الشامل ضد الألغام المضادة للأفراد تشمل تقديم حصص غذائية تكميلية، والتأمين على الحياة والتأمين الصحي.

وكل بلد من البلدان التي تستفيد من البرنامج يسهم بموظفيه ووحداته لإزالة الألغام. وقد زاد عدد مزيلي الألغام الذين يدعمون العمليات إلى ما يقارب ٩٠٠ شخص في أمريكا الوسطى، إذ أن الحاجة إلى توسيع الجهد قد أصبحت واضحة. وقدمت البلدان المتضررة من الألغام الأرضية المضادة للأفراد

دعما سوقيا يتناسب مع قدراتها الوطنية، مثل الخدمات الطبية وخدمات الطوارئ والإجلاء في حالات الحوادث التي يعاني منها موظفو البرنامج.

وقد تم توفير حوالي ٣٠ مشرفا دوليا من خلال مجلس الدفاع للبلدان الأمريكية، الذي يشمل البلدان التالية: الأرجنتين، البرازيل، بوليفيا، السلفادور، غواتيمالا، فنزويلا، كولومبيا، هندوراس. وقدمت بلدان أخرى، مثل كندا والولايات المتحدة الأمريكية من خلال أفرادها العسكريين تدريبا دوريا أو مشورة تقنية بشأن إزالة الألغام وتدمير المخزون منها. ويجري تنسيق أنشطة المراقبة العسكرية الدولية، والتدريب والمساعدة التقنية من خلال بعثة المساعدة لإزالة الألغام في أمريكا الوسطى، التي تتخذ من مناغوا، نيكاراغوا، مقرا لها.

وفي هندوراس، بدأت مهام إزالة الألغام في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ومنذ ذلك التاريخ أنشئت عشر وحدات للعمليات. ونتيجة لهذه العمليات، تم تدريجيا تطهير العديد من المناطق المتضررة، وإصلاحها وتسليمها للسلطات المحلية لأغراض التنمية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ أصبحت هندوراس أول دولة عضو في منظمة الدول الأمريكية تقضي تماما على مخزونها من الألغام عندما قام جيش هندوراس بتدمير احتياطياته البالغ عددها حوالي ٨٠٠٠.

وفي حالة كوستاريكا، بدأت عملية إزالة الألغام على الحدود مع نيكاراغوا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وبمساعدة هيئة العمل الشامل ضد الألغام المضادة للأفراد، تضطلع وزارة الأمن العام بإزالة الألغام وأنشطة إعلامية عامة بغية منع وقوع الحوادث بين السكان المدنيين. وبما أن كوستاريكا ليس لديها مخزون من الألغام، فإن اختتام عمليات إزالة الألغام سيجعل البلد خاليا من الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

ومتابعة للتوقيع على اتفاقات السلام في غواتيمالا، وضعت منظمة الدول الأمريكية برنامجا لدعم إزالة الألغام وأجهزة لم تنفجر في عام ١٩٩٨. والبرنامج الوطني هو مسؤولية وطنية للجنة التنسيق التابعة لكونغرس الجمهورية المسؤولة عن نزع الألغام. وفوق ذلك، انضمت في هذا المشروع الجديد الجهات التالية إلى هذا المسعى: اتحاد رجال الإطفاء المتطوعين، والجيش الغواتيمالي، والأعضاء المسرحين من الوحدة الوطنية الثورية الغواتيمالية.

هذه العمليات الغواتيمالية فريدة جدا في برنامج منظمة الدول الأمريكية، وذلك لأن الخطر الرئيسي يأتي من ٨٠٠٠ جهاز لم ينفجر، بما في ذلك قذائف هاون وطلقات مدفعية وقنابل وكذلك قنابل يدوية منتشرة في كل أرجاء الأراضي الغواتيمالية. وتتطلب عملية نزع الألغام تعاونا كثيفا بين العناصر الثلاثة التشغيلية، وكذلك جهود اتصالات منسقة مع سكان المناطق المتضررة من أجل إيجاد هذه المتفجرات الخطيرة وتدميرها.

إن التحدي الأكبر حتى الآن في عملية نزع ألغام أمريكا الوسطى كان في نيكاراغوا. فلقد أبلغت حكومة نيكاراغوا عن حوالي ١٣٥٠٠٠ لغم زرعت في البلد خلال الثمانينات. ومن بين المناطق الملغومة أبراج كهربائية وجسور ومنشآت للاتصالات ومحطات لتوليد الكهرباء من المياه وكذلك حدود البلد مع هندوراس وكوستاريكا. وبالرغم من أن مسؤولي الحكومة النيكاراغوية أخطروا بالقضاء على أكثر من ٦٢٠٠٠ لغم لا يزال يوجد في الوقت الحالي ما يقرب من ٧٣٠٠٠ لغم لا بد من العثور عليها وتدميرها.

وعلاوة على ذلك، في إطار المتابعة للتوقيع على اتفاقية أوتاوا والتصديق عليها، دمر الجيش النيكاراغوي ٩٠٠٠٠ لغم من مخزونات الألغام المضادة للأفراد. ودعمت منظمة الدول الأمريكية وأعضاء المجتمع الدولي تدمير هذه المخزونات من خلال خبراء دوليين راقبوا العملية.

ومنذ عام ١٩٩٧، وبالتعاون مع حكومة السويد، شاركت نيكاراغوا في برنامج ريادي لدعم الإصلاح المادي والنفسي لضحايا الألغام. وتمت من خلال هذا البرنامج مساعدة أكثر من ٣٠٠ شخص يفتقدون الضمان الاجتماعي أو المزايا التأمينية الأخرى حيث يحصلون على المساعدة من مجتمعاتهم في مجال التنقل إلى أحد مراكز إعادة التأهيل من أجل الإقامة والخدمات الغذائية والعلاج والجراحات الترقيعية والمداواة.

والسلفادور هي بلد آخر في المنطقة تبتليه كارثة الألغام، التي كانت مشكلة خطيرة مطلوب حلها بعد توقيع اتفاقيات السلام حتى يتمكن البلد من العودة إلى الوضع الطبيعي، خاصة في مناطق الصراع السابق. ولقد بذلت الحكومة في السلفادور، بالتعاون

مع القوات المسلحة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، جهودا كبيرة لتمويل برنامج لنزع الألغام تمويلا ذاتيا وهو برنامج أنجز بنجاح في عام ١٩٩٧ ، عندما صدقت الأمم المتحدة على استكمال ٩٧ في المائة من البرنامج.

واستمر برنامج منظمة الدول الأمريكية في إحراز التقدم ثم انتقل لخدمة بلدين آخرين، بيرو وإكوادور، اللذين تحتوي حدودهما المشتركة على حوالي ٠٠٠ ١٣٠ لغم مضاد للأفراد، وفقا لإحصائيات منظمة الدول الأمريكية. وفي برنامج أمريكا الوسطى بدأ استخدام تكنولوجيات جديدة، وبدعم من الولايات المتحدة يتم استخدام كلاب مدربة للكشف عن الألغام المضادة للأفراد. ولقد ضاعف ذلك من جودة النظام. وبدعم من اليابان، سيعمل فريق لإزالة الألغام بالأساليب الآلية في نيكاراغوا.

الجهود الوطنية لبلدان أمريكا الوسطى تتطلب دعما دوليا مستمرا لكي تستكمل بنجاح مهامها في تطهير الألغام ولكي تتوصل إلى منطقة خالية من الألغام المضادة للأفراد في أمريكا الوسطى. وإذا استمرت الأمور تسير على ما يرام، سيتم استكمال برنامج منظمة الدول الأمريكية بشكل مرض في أربع سنوات، وفق الجدول المحدد .

ولقد عقد الاجتماع الثالث للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا في ماناغوا من ١٨ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر هذا العام. ونظرا للوضع الدولي الذي نجم عن الهجمات الإرهابية الوحشية في نيويورك وواشنطن وبنسلفانيا، صوتت وفود من أكثر من ٩٠ دولة في نيكاراغوا في ذلك الوقت العصيب بالثقة في السلام وفي التسوية السلمية للصراعات وفي الحضارة، ورفضت بشكل مدو الكراهية وقانون الغاب والعنف الجنوني والوضيع.

وإعلان ماناغوا يعيد التأكيد، في جملة أمور، على الالتزام الثابت لأطراف الاتفاقية بالقضاء الكامل على الألغام المضادة للأفراد وبالتعامل مع آثارها الوحشية واللاإنسانية. وبشكل مماثل، يناشد الإعلان جميع الدول التي ما زالت تستخدم وتنتج وتقتني ألغاما مضادة للأفراد أن تضع حدا لذلك النشاط على الفور. وبالنسبة للدول التي أعلنت بالفعل التزامها بمقاصد الاتفاقية، يحثها الإعلان على الاعتراف بأن الاستمرار في استخدام هذه الألغام هو انتهاك واضح لالتزامها.

وفي تأييد واسع النطاق للاتفاقية، تم استلام أكثر من ١٢٠ تصديقا و٢١ توقيعا، بما في ذلك ما وصل من أكثر من ٤٠ دولة متأثرة بالألغام. وتم أيضا إدراك أن القاعدة الدولية الجديدة التي أرستها الاتفاقية هي دليل على النجاح في تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك سلوك دول عديدة ليست أطرافا في الاتفاقية ولكنها تحترم نصوصها.

وسوف تحتفل كل البشرية باليوم الذي تبرهن فيه الدول بوضوح على الإرادة بألا تنتج أو تزرع أبدا من جديد لغما آخر مضادا للأفراد. إن برنامج أمريكا الوسطى هذا هو نموذج تحتذي به مناطق العالم الأخرى المتأثرة ببلاء عصرنا هذا.

السيد كاباغلي (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): حددت اتفاقية أوتاوا مطلب القضاء على الألغام المضادة للأفراد بوصفه التزاما دوليا، وهي الألغام التي تسبب ضررا خطيرا على السكان المدنيين وتستمر آثارها الضارة لعقود، أي حتى بعد مدة طويلة من تسوية الصراعات التي أدت إلى استخدامها.

ومنطقتنا هي من بين المناطق التي استجابت على النحو الأمثل لهذا الالتزام، حيث أن جميع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقريبا هي أطراف في هذا الصك. كذلك فإن الإعلان السياسي للسوق المشتركة للجنوب، وإعلان بوليفيا وشيلي منطقة سلام، وعدد من قرارات الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية تسعى إلى جعل هذه المنطقة منطقة خالية من الألغام المضادة للأفراد.

إن إنفاذ اتفاقية أوتاوا وفّر للمجتمع الدولي صكا قانونيا قيما من إحراز تقدم في مجال نزع السلاح من خلال حظر فئة من فئات الأسلحة، وكذلك لتعزيز مبادئ القانون الإنساني الدولي. ولهذا السبب، من الضروري أن تقوم البلدان التي لم توقع بعد على الاتفاقية بالتوقيع عليها في أقرب وقت ممكن، وذلك بغية تيسير العمل المنسق والفعال للمجتمع الدولي.

ويسر الأرجنتين أن أغلب تقرير الأمين العام الأخير بشأن المساعدة في الاجراءات المتعلقة بالألغام (A/56/448) يخلص إلى القول بأنه في الشهور الـ ١٢ الماضية تم إحراز تقدم كبير في الإجراءات المتعلقة بالألغام، خاصة فيما يتعلق بالتخطيط الاستراتيجي والدعم التشغيلي والتنسيق وإدارة المعلومات.

ولقد صدقت الأرجنتين على اتفاقية أوتاوا في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ وقدمت تقريرها الثاني بشأن تدابير الشفافية في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠١، مما يعكس عزم بلدنا على الوفاء بالتزاماتها في إطار الاتفاقية في عملية تسعى إلى تخليص أراضينا تماما من الألغام المضادة للأفراد.

وفي ذلك التقرير تعرب الأرجنتين عن حقيقة وجود الغام مضادة للأفراد في أراضيها، في جزر مالفيناس. ويرد موقف بلدنا بشأن الألغام الموجودة هناك في البيان التفسيري الذي تم الإدلاء به عند التصديق على الاتفاقية. وتم إبلاغ الأمانة العامة للأمم المتحدة بهذه الحقيقة عندما قُدمت معلومات في إطار القرارات المتعلقة بالمساعدة في تطهير

الألغام. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، توصلت حكومتا الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في بوينس أيرس إلى اتفاق عن طريق تبادل المذكرات، تحت صيغة صون السيادة، بغية إجراء دراسة جدوى بشأن إزالة الألغام في جزر مالفيناس.

إن إزالة الألغام في العالم قد أصبحت مهمة إنسانية ذات أهمية فائقة. ويتعين على البلدان التي تعاني من وجود الألغام في أراضيها أن تواجه كذلك التردي الضخم في أحوالها الاقتصادية والاجتماعية، والشلل في أنظمتها للرعاية الصحية والمرافق الصحية إلى جانب الشلل الذي يصيب البنية الأساسية الوطنية. وتمثل إزالة الألغام المضادة للأفراد مهمة ضرورية ذات أولوية للأمن العام، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ولحماية الحياة الإنسانية.

وتستهدف الجهود الدولية في هذا الصدد التعاون المالي والتقني بين البلدان المانحة والمساهمين في مختلف البرامج الوطنية لإزالة الألغام والتي توضع على مستوى العالم. وفي إطار هذا الجهد، تسهم الأرجنتين بالمستشارين والخبراء في إزالة الألغام الذين يجرون التدريب على عمليات إزالة الألغام.

وتؤيد الأرجنتين بقوة أهداف المنظمات الدولية في مجال إزالة الألغام وتشجع المبادرات المتخذة من قبل حكومات معينة بهدف تعزيز التعاون الدولي.

غير أن القضاء التام على الألغام المضادة للأفراد لا بد وأن يرتبط ارتباطا مباشرا بالتعاون في إزالة الألغام وتقديم المساعدة للضحايا. وهذا هو ما تفعله الأرجنتين مع البلدان المساهمة، إذ تقدم الموارد البشرية القادرة على أن تتشاطر خبرتها الكاملة والتدريب على المهمات المتعلقة بإزالة الألغام. إن إدراك السياق الإنساني، وبخاصة السياق التقني، لهذه المهمة يتطلب مساهمة جيش الأرجنتين في عمليات إزالة الألغام في أرجاء العالم ويشجع بلدي على مواصلة عملها في هذا الاتجاه.

ويمثل مركز التدريب على إزالة الألغام لأغراض إنسانية وفرق التدريب المتنقلة أهم الإسهامات التي تقدمها بلادي. وهي مفتوحة للتعاون الجاري على أساس التسليم المسبق بأن إزالة الألغام هي المهمة الكبرى لنا جميعا.

وكما يوضح التقرير بشأن تدابير الشفافية بموجب اتفاقية أوتاوا، وذلك في القسم الخاص بمركز برامج تدمير المخزونات، فقد شرع الجيش الأرجنتيني في تجميع مخزوناته. وستنفذ خطة التدمير خلال عام ٢٠٠٢. وستبدأ البحرية خطتها لتدمير مخزوناتها في أواخر هذا العام، وتستمر هذه العملية ١١ شهرا.

إن تقديم المساعدة التقنية لإزالة الألغام في أنغولا، وتقديم عرض للإسهام في إزالة الألغام على الحدود بين بيرو وإكوادور في إطار بعثة المراقبين العسكريين، ومشاركة وحدة من سلاح المهندسين الأرجنتيني في إطار بعثة الأمم المتحدة للمراقبة بين العراق والكويت، وعمل الخبراء العسكريين الأرجنتينيين في أمريكا الوسطى، ما هو إلا جزء من الأعمال المحددة التي تقوم بها الأرجنتين في إطار المساعدة الدولية والتعاون من أجل إزالة الألغام لأغراض إنسانية.

ونشير بصفة خاصة أيضا إلى إسهام الأرجنتين في إطار ما يعرف بمبادرة ذوي الخوذ البيض. فهذه المؤسسة تجمع خبراء متطوعين في المساعدة الإنسانية، ويتم توظيفهم في بلدان عدة، ويتاحون للمجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة التي تقوم بدور التنسيق، وتطلبهم البلدان المتضررة أو المنظمات المتعددة الأطراف للعمل بها.

وتؤمن الأرجنتين بأن الضرر العشوائي وارتفاع نسبة الضحايا المدنيين نتيجة لاستعمال الألغام المضادة للأفراد يقتضي التزاما عاجلا وبلا تحفظ من جانب البلدان كافة. ولهذا نشجع الأمم المتحدة على مواصلة جهودها المتعلقة بالألغام وتركيز الموارد في المجالات التي يكون فيها عمل الأمم المتحدة هو الأكثر فعالية وضرورة.

السيد غاسباريتش (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): تنضم سلوفينيا إلى بيان الاتحاد الأوروبي بشأن المساعدة في الأعمال المتعلقة بالألغام. ولما كانت بلادي تولي أهمية خاصة للأمن البشري، ولإزالة الألغام وتقديم المساعدة لضحايا الألغام بصفة خاصة، فإننا نود أن نتشاطر مع الجمعية بعض الأفكار والمعلومات الإضافية بشأن الأعمال المتعلقة بالألغام.

تتسبب الألغام الأرضية في قتل وتشويه الأبرياء، بصرف النظر عن السن وبعد انتهاء الصراعات بوقت طويل. ولا يمكن للألغام أن تعترف بالسلام. وتظل الألغام تعرقل الحياة الطبيعية. وهي تشكل خطرا على الأمن البشري وعقبة هائلة أمام استقرار المجتمع ورفاهيته.

غير أننا نشعر بالتفاؤل لأن الجهود المستثمرة في الأعمال المتعلقة بالألغام بدأت تؤتي ثمارها. إذ أصبح عدد ضحايا الألغام أقل، وأصبح عدد حقول الألغام أقل وكذلك انخفضت المخزونات منها على وجه الأرض. وقد منحت جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٩٧ للحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية وللسيدة جودي ويليامز لتذكرنا بأن المثابرة الحقة تؤتي ثمارها. وبالتالي، علينا ألا نركن إلى الشعور بالرضا الآن؛ بل لا بد لنا أن نواصل السعي من أجل حماية أجيال المستقبل من الشقاء الذي تجلبه الألغام.

وقد وقّعت سلوفينيا على اتفاقية أوتاوا في عام ١٩٩٧، وصدقت عليها في عام ١٩٩٨، وعقدنا العزم على تدمير ما لدينا من مخزون الألغام بحلول عام ٢٠٠٣. ودمرنا بالفعل حوالي ٥٠ ٠٠٠ لغم، وهو ما يعادل أكثر من ثلث المخزون لدينا. وبدأنا كذلك في الإجراءات الداخلية للتقيد بالبروتوكول الثاني المعدل للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. وتولي السياسة الخارجية لسوفينيا اهتماما كبيرا بالأمن البشري، ونحن ملتزمون تماما بأهداف الأعمال الدولية المتعلقة بالألغام.

وفي هذا الإطار، أنشأت حكومة سلوفينيا الصندوق الاستئماني الدولي لإزالة الألغام ومساعدة ضحايا الألغام لمساندة إعادة التأهيل بعد انتهاء الصراع في جنوب شرق أوروبا، حيث لا تزال توجد كمية كبيرة من الألغام بعد انتهاء الصراعات. ويسقط كثيرون ضحية لها. كما أن وجود تلك الألغام يحول دون عودة اللاجئين، ويحول كذلك دون استئناف السكان لحياتهم الطبيعية، أو أنشطتهم الاقتصادية.

وقد أصبح الصندوق الاستئماني الدولي خلال سنوات عمله الثلاث أنشط المنظمات العاملة في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام في المنطقة فعالية من حيث التكاليف. وأنشأ هذا الصندوق صداقات حقيقية مع السلطات في البلدان المتضررة بالألغام ومع الهياكل الدولية التي تنشط في مشاريع الأعمال المتعلقة بالألغام، وخصوصا مع هياكل الأمم المتحدة. وقام الصندوق الاستئماني الدولي حتى الآن بتطهير ثلثي الأراضي التي كانت توجد بها ألغام في البوسنة والهرسك، وقد مد الصندوق أنشطته إلى كرواتيا وألبانيا ويوغوسلافيا، وأخيرا في مقدونيا. كما قام الصندوق بتنظيف ما يزيد على ٧ ملايين متر مربع من الأراضي الملوثة بالألغام بتكلفة لم تتجاوز ٢,٥ دولار للمتر المربع.

وقد اجتذب الصندوق الاستئماني الدولي هبات سخية من الولايات المتحدة وعدد كبير من المانحين الأوروبيين ذوي الأهمية، من بينهم الاتحاد الأوروبي.

ونغتنم هذه الفرصة لنشكر كل المانحين على مساعداتهم القيمة. كما نود أن نبلغهم بأن التزامنا بأنشطة الصندوق الاستئماني الدولي سيستمر، ونؤكد لهم أن مساهماتهم تستخدم بأنجع الطرق وأكثرها شفافية. وهي تحدث اختلافا هائلا وتجلب أملا جديدا للمجتمعات المتضررة وتعيد لها الحياة دون خوف.

إن أفغانستان تذكرنا اليوم مجددا بكيفية تسبب الألغام في حلقة مفرغة من البؤس وما يترتب على ذلك من عواقب مأساوية بعيدة الأثر. والقيام بالأعمال المتعلقة بالألغام في أفغانستان إنما هو استثمار في الاستقرار الداخلي والإقليمي، مثلما هو استثمار في أمننا نحن. فلندع الأعمال المتعلقة بالألغام تعمل لصالحنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا للمتكلم الأخير في مناقشتنا بشأن هذا البند صباح هذا اليوم. ونواصل الاستماع إلى المتكلمين في المناقشة بشأن البند في تمام الساعة الثالثة من بعد ظهر اليوم.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.